

دراسة تحليلية اقتصادية للازمة العالمية الناتجة من جائحة (Covid-19)-الاثار والمعالجات

هاوكار رمضان عيسى* و محمد شعبان حسن**

*قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كردستان-العراق

**قسم العلوم المالية والبنوك، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كردستان-العراق

(تاريخ استلام البحث: 11 أيلول، 2023، تاريخ القبول بالنشر: 30 تشرين الاول، 2023)

الخلاصة

يهدف هذا البحث الى بيان اهم الاثار الاقتصادية التي تعرض لها مختلف اقتصادات العالم من جراء انتشار فيروس كورونا عام 2019، ومن ثم التعرف على اهم السياسات الاقتصادية التي اتبعت من اجل السيطرة على الجائحة من جانب ومعالجة الازمة الاقتصادية التي خلفتها الجائحة نتيجة عمليات الاغلاق للقطاعات الاقتصادية. حيث ان اغلاق النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي الذي حدث كان له آثار انكماشية شاملة على الانتاج والتوزيع والدخل. ونتيجة لهذا الاغلاق الاقتصادي، كان المتوقع ان تتراجع معدلات النمو في كل الدول حسب قوة الاقتصاد لتحمل الصدمة. لقد تحملت الحكومات الجزء الاكبر من آثار هذه الازمة، فقد زاد عليها الانفاق لمقابلة طوارئ الوباء، وتراجعت الايرادات في الموازنات العامة، بسبب توقف حركة النشاط الاقتصادي، مما زادت حجم المديونية العامة للعديد من الدول. ان قدرة كل دولة على تجاوز هذه الآثار الانكماشية حتما ستؤدي الى اعادة تصنيف الدول في سلم القوة الاقتصادي، بل ربما يؤدي الى تغيير مراكز النفوذ الاقتصادي العالمي. إن هذه الازمة منقطعة النظر، وكان هناك عدم يقين شديد بشأن مدة الصدمة ودرجة حدتها. وفي الازمات العادية، يسعى صناع السياسات إلى تشجيع النشاط الاقتصادي عن طريق تحفيز الطلب الكلي بأسرع وقت ممكن. اما هذه المرة، فمعظم الازمة يرجع الى تبعات إجراءات الاحتواء اللازمة، مما يزيد من صعوبة تحفيز النشاط. واستنتجت الدراسة بان حالة الركود المصاحبة لهذه الجائحة كان من الممكن ان تحمل دلالات اسوأ كثيرا لولا الدعم الكبير من خلال السياسات. لذلك يقترح على صناع السياسات العمل على عدم وقوع ضرر اقتصادي دائم من خلال الحد من انهيار الشركات، كما يمكن لسياسات المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع المالي جيدة التصميم مواجهة هذه المخاطر والحد منها.

الكلمات الدالة: فيروس كورونا، الاغلاق العام، السياسة النقدية والمالية، تحفيز الاقتصاد

المقدمة

التعليم. هكذا وقفت الحياة في مختلف جوانبها. ان توقف النشاط الاقتصادي هو ايزان بمرحلة اقتصادية جديدة يعاد فيها تشكيل واعادة هيكلية الاقتصاد، ولئن كانت الآثار محسوسة للأفراد مباشرة، لكن آثارها كانت أكبر ووسع خطراً على الحكومات، فقد زاد عليها الانفاق لمقابلة طوارئ الوباء، وتراجعت الايرادات في الموازنات العامة، بسبب توقف حركة النشاط الاقتصادي وتوقف حركة التحصيل، وواجه هذا التحدي كل الدول بما فيها دول الفئات الاقتصادية مثل الدول المنتجة للنفط، حتى اضطرت بعضها للاقتراض من الاسواق المحلية والعالمية. ونتيجة لهذا الاغلاق الاقتصادي، كان المتوقع ان تتراجع معدلات النمو في كل الدول، الغنية والفقيرة على حد سواء مع اختلاف في التوقيت والمقدار

ان اغلاق النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي الذي حدث من اجل مكافحة انتشار فيروس كورونا، كان له آثار انكماشية شاملة واسعة على الانتاج والتوزيع والدخل. فقد توقفت عجلة الانتاج الصناعي واغلقت المؤسسات المالية والمصرفية ابوابها، وتوقفت حركة الاسواق المالية، وتأكلت اقيام الاوراق المتداولة فيها، وضعفت حركة الاجهزة والمؤسسات، وحجزت قوة العمل في منازلها، وتوقفت حركة النقل البري والبحري والجوي للأفراد والبضائع، وتحملت الشركات خسائر فادحة وقد خرجت البعض منها عن السوق، كما الزم موظفوا القطاع الخاص والعام منازلهم، واغلقت الجامعات ومؤسسات

2- بيان حجم الضرر الذي لحق بالنتائج المحلي الاجمالي لدول العالم جراء الجائحة.

3- تحديد السياسات التي اتخذتها الحكومات لاحتواء الازمة الاقتصادية الناتجة من (covid-19).

فرضية الدراسة: تكون فعالية السياسة النقدية والمالية كبيرة في معالجة الازمة الاقتصادية الناتجة عن الجائحة.

منهجية الدراسة: تم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي لتحليل الآثار الاقتصادية المترتبة من الجائحة ومن ثم تحليل نتائج السياسات النقدية والمالية المستخدمة لمعالجتها.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة: لقد شملت الدراسة مدة انتشار فيروس كورونا ومن 2019 لغاية 2021. اما الحدود المكانية فقد شملت الاقتصاد العالمي بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات الامم المتحدة.

هيكلية الدراسة: من اجل تحقيق اهداف الدراسة تم تقسيمها الى ثلاث محاور وكالاتي:

المحور الاول: أثر جائحة كورونا على ظهور الازمة الاقتصادية.

المحور الثاني: الخسائر الاقتصادية التي تحققت بسبب الجائحة.

المحور الثالث: الاستجابة للآثار الاقتصادية للجائحة على صعيد السياسات الاقتصادية.

المحور الاول: أثر جائحة كورونا على

ظهور الازمة الاقتصادية

1. آفاق الاقتصاد العالمي بعد انتشار (covid-19):

تغير العالم بصورة مفاجئة بعد انتشار الجائحة، ولم يكن من الواضح لاي احد كيف سيكون شكل الاوضاع في الواقع، وما معنى ذلك بالنسبة للاقتصاد. لقد واجه العالم حقيقة مريرة، وكان الفيروس يواصل ازهاق الكثير من الارواح وينتشر بسرعة عبر بلدان العالم. وكان يرجح ان يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً في عام 2020 بواقع (3-%)، وهو اسوأ ركود تعرض له منذ سنوات (الكساد الكبير) ومتجاوزاً في ذلك كل تداعيات الازمة المالية العالمية 2008، وبالتالي سيتعين التعامل مع هذه الازمة في مرحلتين: مرحلة للاحتواء وتحقيق الاستقرار وتليها مرحلة للتعافي. وفي كلا المرحلتين

وذلك حسب قوة الاقتصاد لتحمل الصدمة. ان قدرة كل دولة على تجاوز هذه الآثار الانكماشية حتما ستؤدي الى اعادة تصنيف الدول في سلم القوة الاقتصادي، بل ربما يؤدي ذلك الى تغيير مراكز النفوذ الاقتصادي العالمي. إن هذه الازمة منقطعة النظير، وكان هناك عدم يقين شديد ومستمر بشأن مدة الصدمة ودرجة حدتها. وفي الازمات العادية، يسعى صناع السياسات إلى تشجيع النشاط الاقتصادي عن طريق تحفيز الطلب الكلي. اما هذه المرة، فمعظم الازمة يرجع الى تبعات إجراءات الاحتواء اللازمة، مما يزيد من صعوبة تحفيز النشاط. فالتداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها ومدى الاضطرابات المتعلقة بالعرض، وتداعيات التشديد الحاد لأوضاع الاسواق المالية العالمية، والتحويلات في انماط الإنفاق، والتغيرات السلوكية واسعار السلع الاولية المتقلبة.

مشكلة الدراسة: ادت انتشار فيروس كورونا الى ان تواجه الكثير من البلدان ازمة متعددة الابعاد تتألف من صدمة صحية، واضطرابات اقتصادية، وهبوط حاد في الطلب الخارجي، وتحويلات في وجهة تدفقات رؤوس الاموال. **وتكمن مشكلة الدراسة في:** هل عملت السياسات الاقتصادية على تخفيف اثر تراجع النشاط على الافراد والشركات والنظام المالي، وتقليص الآثار المستمرة للتباطؤ الحاد، وضمنت إمكانية بدء التعافي الاقتصادي بسرعة بمجرد انحسار الجائحة؟

اهمية الدراسة: شهد العالم عام 2019 ازمة اقتصادية تمثلت في الاغلاق العام لاقتصاداتها تبعتها معدلات عالية في البطالة والركود الاقتصادي على اثر انتشار جائحة كورونا. وجاءت اهمية الدراسة بكونها تتصدى لمشكلة ذات ابعاد جديدة مولدة للازمة وتسليط الضوء على فعالية السياسات الاقتصادية في التأثير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بما يضمن الاستقرار والنمو في الناتج المحلي الاجمالي.

اهداف الدراسة:

1- تشخيص اساسيات الازمة الاقتصادية العالمية التي تعرضت لها دول العالم جراء تفشي جائحة كورونا.

وقد يتطلب الامر دعما خارجيا للاقتصادات التي تواجه قيودا تمويلية. (آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2020: 1)

2. كيف اثرت جائحة كورونا على ظهور الازمة الاقتصادية:

لقد احدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في اكبر ازمة اقتصادية عالمية. كما ادت هذه الازمة الى زيادة حادة في عدم المساواة فيما بين البلدان وداخل البلدان نفسها. وتشير الشواهد الاولى الى ان التعافي من هذه الازمة سيكون متفاوتا بقدر تفاوت آثارها الاقتصادية الاولى، اذ تحتاج الاقتصادات الصاعدة والنامية والفئات المحرومة اقتصاديا وقتا اطول كثيرا لتعويض ما نجم عن الجائحة من خسائر فقدان الدخل وسبل كسب العيش. (البنك الدولي، 2022: 49)

ففي عام 2020 سقط نحو 100 مليون شخص آخر في براثن الفقر المدقع، كما واجه ما يقارب 800 مليون شخص في العالم الجوع، اي بزيادة 161 مليون شخص مقارنة بعام 2019. (البنك الدولي، 2021: 10)

وهناك اختلافات شاسعة بين جائحة (covid-19) ودوافع هبوط النشاط الاقتصادي فيما مضى. فانتقال العدوى واجراءات الحجر الصحي (وهي ضرورية لاحتواء الفيروس) يقلل عرض العمالة، وتحدث آثار حادة على القطاعات التي تعتمد على التفاعلات الاجتماعية كالسفر والسياحة والترفيه. كما ان اغلاق اماكن العمل يؤدي الى اضطراب سلاسل العرض وانخفاض الانتاجية. اما تسريح المزيد من العمال وانخفاض مستويات الدخل والخوف من العدوى وسيطرة اجواء عدم اليقين فكلها عوامل تدعو الناس الى تخفيض نفقاتهم، وهذا يدفع الى اغلاق المزيد من المؤسسات وفقدان وظائف أكثر. كما ان حالة الاغلاق زادت من نفقات الرعاية الصحية ارتفاعا كبيرا يفوق ما كان متوقعا من قبل، وتنتقل تداعيات هذه الاضطرابات الى الشركاء التجاريين من خلال روابط التجارة وسلاسل القيمة العالمية، وهذا ما يضيف المزيد الى الآثار الاقتصادية الكلية. وتتفاقم الصدمة الاولى من خلال قنوات معروفة، فتقوم الاسواق المالية باعادة تسعير الفائدة بصورة حادة في ظل تزايد اجواء عدم اليقين الناتجة من

هناك دور حاسم لكل من الصحة العامة والسياسات الاقتصادية. وتكتسب عمليات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي والاغلاق العام اهمية حاسمة في ابطاء انتقال العدوى، مما يعطي لنظام الرعاية الصحية وقتا كافيا للتعامل مع طفرة الطلب على خدماته وامهال الباحثين وقتا كافيا لمحاولة إيجاد علاج ولقاح. ويمكن لهذه الاجراءات ان تساعد على تجنب ركود النشاط الاقتصادي بصورة اشد واطول امدا وتحيية السبيل لتعافي الاقتصاد. ان هذه الازمة منقطعة النظير لانها، اولاً: هناك صدمة كبيرة، فمن المرجح ان تتعاضد الخسائر المصاحبة لهذا الطارئ الصحي واجراءات الاحتواء المرتبطة به امام الخسائر التي اشعلت فتيل الازمة المالية العالمية. ثانياً: على غرار اي حرب او ازمة سياسية، هناك عدم يقين شديد ومستمر بشأن درجة حدة الصدمة ومدتها. ثالثاً: في ظل هذه الظروف، هناك دور مختلف تماما للسياسة الاقتصادية. ففي الازمات العادية، يسعى صانعي السياسات الى تشجيع النشاط الاقتصادي عن طريق تحفيز الطلب الكلي باسرع وقت ممكن. اما هذه المرة، فمعظم الازمة يرجع الى تبعات اجراءات الاحتواء اللازمة والتي بدورها تزيد من صعوبة تحفيز النشاط ويجعله امرا غير مرغوب وخاصة بالنسبة للقطاعات الاكثر تضررا. (غوبيناث، ابريل 2020: ل-ن)

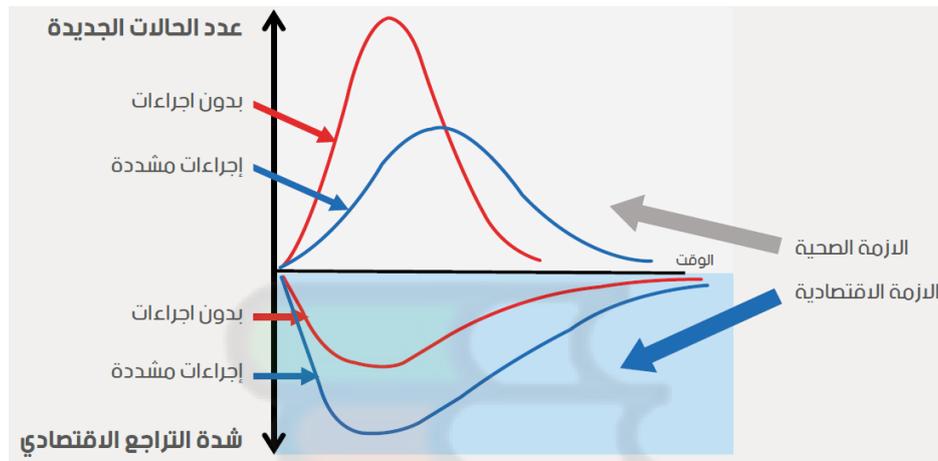
وكانت تتمثل الاولوية العاجلة في البداية هي احتواء تداعيات تفشي فيروس كورونا وخاصة عن طريق زيادة المصروفات على الرعاية الصحية مع اعتماد اجراءات للحد من العدوى. وينبغي ان تعمل السياسات الاقتصادية ايضا على تخفيف اثر تراجع النشاط على الافراد والشركات والنظام المالي، وتقليص الآثار المستمرة للتباطؤ الحاد الذي لا يمكن تجنبه، وضمان امكانية بدء التعافي الاقتصادي بسرعة بمجرد انحسار الجائحة. ولان التداعيات الاقتصادية تمثل انعكاسا للصدمة الحادة التي تتعرض لها بعض القطاعات الاقتصادية، ينبغي ان يطبق صناع السياسات اجراءات جوهرية موجهة على مستوى السياسة النقدية والمالية العامة والاسواق المالية، لدعم الاسر والاعمال المتضررة. وستساعد هذه الاجراءات على الاحتفاظ بالعلاقات الاقتصادية طوال فترة توقف النشاط، كما انها ضرورية لكي يتمكن النشاط من العودة الى طبيعته تدريجيا بعد انحسار الجائحة والغاء اجراءات الاحتواء.

حدوث اضطرابات واسعة مفاجئة في النشاط الاقتصادي. كما ان الهروب الى اصول آمنة والاندفاع نحو السيولة قد فرض ضغوطا على رفع تكاليف الاقتراض. وادى ارتفاع البطالة الى تزايد المخاطر من التوقف عن السداد على نطاق واسع. وتراجع المقرضون ايضا عن توفير الائتمان بدافع القلق من عدم تمكن الشركات والمستهلكين من السداد. وقد تباع الاصول باسعار بخسة من جراء انسحاب المستثمرين، مما يسفر عن تفاقم اضطرابات السوق. وقد يتضاعف حجم الآثار من خلال الروابط المالية الدولية. فالبلدان التي تعتمد على التمويل الخارجي تشهد توقفا مفاجئا وعدم انتظام في اوضاع السوق. بالإضافة الى ذلك، فانخفاض اسعار السلع الاولية الناتج من ضعف الطلب العالمي، تواجه البلدان المصدرة للسلع الاولية ضغوطا على مواردها العامة وعلى نشاطها الاقتصادي العيني. وتؤدي هذه الضغوط الاضافية الى المزيد من التداعيات الاقتصادية. (آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2020: 2)

كما اثرت الاغلاقات العامة من جراء الجائحة تأثيرا شديدا على منشآت الاعمال. ففي شتى انحاء العالم، تعرضت الشركات ولاسيما المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لضغوط شديدة، اذ ان اكثر من نصفها لم تسد ما عليها من متأخرات مستحقة الدفع او من المرجح ان تتخلف عن السداد. (بليك وادوا، 2020) كما يرجح ان يكون نمط

الضرر الاقتصادي عبر البلدان مختلفا هذه المرة، في ظل زيادة معاناة البلدان منخفضة الدخل والاسواق الصاعدة مقارنة بتداعيات الازمة التي شهدناها في 2008 عندما كانت الاقتصادات المتقدمة اكثر تضررا. كما ان هذا التباين لا يقتصر فقط على الاوضاع فيما بين البلدان وانما داخل البلد الواحد ايضا، فعلى الارجح سيزداد عدم المساواة في توزيع الدخل ضمن حدود البلد الواحد نظرا لان العمالة الشابة والاقبل مهارة نسبيا لا يزالون يتحملون عبئا اكبر في مختلف الاقتصادات. بالإضافة الى ذلك ونظرا لان هذه الازمة ادت الى تسريع قوى التحول نحو الرقمنة والامتة، فمن غير المرجح عودة الكثير من الوظائف الضائعة، مما يستدعي اعادة توزيع العمالة بين القطاعات وهذا يقترن بتداعيات كبيرة على مستويات الدخل. (آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2021: م)

كذلك اختلف نمط الضرر الاقتصادي بين البلدان حسب شدة الاجراءات المتخذة من سياسات التباعد والاعلاق للتعامل مع الازمة الصحية. فالدول التي اتجهت للتعامل مع الازمة الصحية باجراءات مخففة، واجهت عدد اصابات اعلى بالمقارنة مع الدول الاخرى، الا ان التأثير الاقتصادي لم يكن بنفس الدرجة من الحدة. انظر للشكل رقم (1). (الخوري، 2020: 44-46)



الشكل رقم (1): التداعيات الاقتصادية للتدابير الحكومية في احتواء الازمة الصحية

المصدر: علي محمد الخوري، (2020)، الاقتصاد العالمي بين مطرقة كورونا وسندان الازمات، ص 46

ب- قناة الدخل من غير العمل: والتي تتعلق بفقدان التحويلات العامة ومدفوعات الدعم وتحويلات المغتربين.

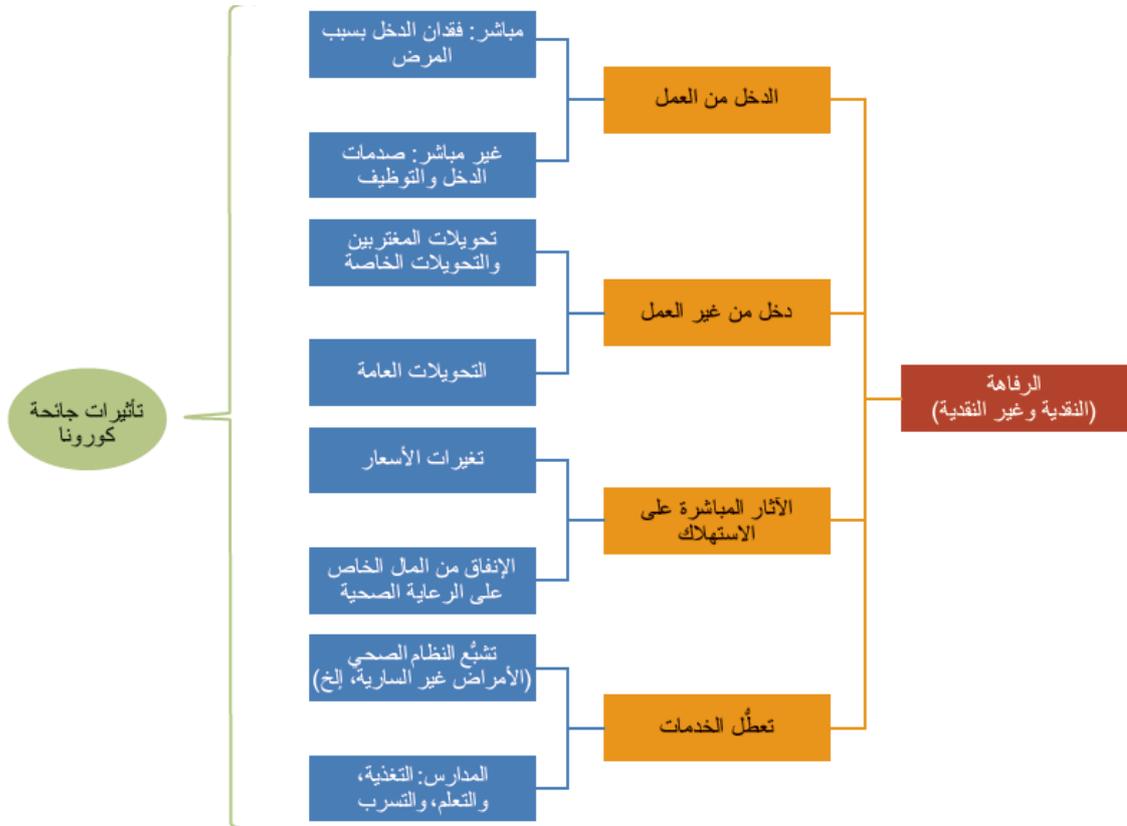
ت- قناة الاستهلاك: التي تتأثر مباشرة بتغيرات الاسعار والنفقات المفاجئة من المال الخاص على الرعاية الصحية في غياب التأمين.

ث- قناة تعطل الخدمات: التي تشمل التغذية (كعدم توفر مواد غذائية معينة) والتعلم.

ويعد الدخل من العمل من اهم هذه القنوات الاربعة بالنسبة للفقراء الذين يعتمدون على الاجور او على الدخل من الاعمال الحرة ويفتقرون الى المدخرات او الدعم البديل. (هوغيفين واسيفيدو، 2021: 3)

وعموما خلفت جائحة (covid-19) آثارا متفاوتة، اذ اثرت في الغالب على الفئات الفقيرة والاكثر احتياجا على نحو غير متناسب. وتشير النتائج التي تمخض عنها احدى تقارير البنك الدولي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، (وهي المنطقة الوحيدة التي تشهد ازدياد مستويات الفقر منذ عام 2013)، الى حدوث زيادة كبيرة في معدلات الفقر، واتساع التفاوتات التي كانت قائمة من قبل، وظهور مجموعة من الفقراء الجدد (اولئك الذين لم يكونوا فقراء في بداية عام 2020)، وتغيرات في سوق العمل (مدى الكفاءة التي يعمل بها الناس وعدد من يعملون). وهناك اربعة قنوات اثرت هذه الجائحة من خلالها على فئة الفقراء، الشكل رقم () وهي:

أ- قناة الدخل من العمل: التي تشتمل على الفقدان المباشر للدخل بسبب المرض، والآثار غير المباشرة على الدخل بسبب صدمات التوظيف مثل خفض الاجور وتقليص العمل.



الشكل رقم (2): القنوات الاربعة لتأثير جائحة كورونا على مستويات الفقر

المصدر: يوهانيس هوغيفين وغلاديز لوبيز اسيفيدو، (2021)، آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي للانشاء والتعمير، ص4.

وهناك تغيرات نتجت من التفاعل بين مشكلات الاغلاق ومنع السفر، واصبحت مدخلات لاعادة تشكيل المنظومة الاقتصادية العالمية. ومن المؤكد ان هذه المنظومة الاقتصادية ستختلف عما كانت عليه قبل جائحة (covid-19). فحجم الخسائر المالية الضخمة التي نتجت من اجراءات الاغلاق ستدفع بتغيرات كبيرة في السلوك الاقتصادي للأفراد والشركات والحكومات، ومن هذه التغيرات هي:

● ازدياد الاعتماد على التكنولوجيا في التواصل الاجتماعي وتراجع العلاقات البشرية.

● الاتجاه لتخفيض تكلفة الاعمال والانتاج بشكل عام لمواجهة ظروف السوق قليل النشاط.

● توجه الشركات لمراجعة سياساتها في الاعمال، فهناك خدمات تم استعادتها باساليب العمل الخاصة بالازمة.

● انتقال الكثير من نظم العمل الى العمل الرقمي وعن بعد من المنزل. (الخوري، 2020: 110)

3. اهم قنوات تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي:

لقد وجهت جائحة كورونا ضربة موجعة الى الاقتصاد العالمي واثرت على اهم مؤشرات الاقتصاد العالمي بتداعياتها السلبية الشديدة، حيث قدر البنك الآسيوي للتنمية كلفة تداعيات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي ما بين (5.8 ترليون دولار) الى (8.8 ترليون دولار) من الخسائر، وهذا يعادل (6.4% الى 9.7%) من الناتج المحلي الاجمالي العالمي. وهناك عدة قنوات تؤثر من خلالها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وهي:

أ- الترابط التجاري: حيث يؤدي الى اعاقا الانتاج وعرقلة الامدادات وازعاف الطلب العالمي.

ب- الترابط المالي: حيث امتدت تأثيره المادي والمعنوي على اسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات واسوأ اداء من الازمة المالية العالمية لعام 2008.

ت- السياحة والنقل: حيث خفض معدل الرحلات مع غلق العديد من المطارات حول العالم .

فمع انتشار الجائحة في عام 2020، اتضح ان جزءا كبيرا من القطاع العائلي وقطاع الشركات لم يكن مؤهلا لتحمل صدمة تصيب الدخل. وتشير الدراسات المستندة الى بيانات ما قبل الازمة، الى ان أكثر من (50%) من العائلات في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الاساسي نفسه لأكثر من ثلاثة اشهر في حالة فقدان الدخل. وكان جزء كبير من القطاع العائلي وقطاع الشركات في الاقتصادات الصاعدة مثقلا بالفعل بمستويات مرتفعة من الديون قبل وقوع الازمة، وواجهت صعوبة في خدمة تلك الديون عندما ادت تدابير الاغلاق المرتبطة بالجائحة الى انخفاض حاد في دخل العائلات والشركات. (البنك الدولي، 2022: 5)

علاوة على ذلك، بالنظر الى تفاوت آثار الجائحة على توزيع الدخل، فان الاحتمال كبير ان يتفاوت التعافي، حيث سيتخلف كثير من الفئات المحرومة والأكثر احتياجا ولاسيما من يعملون في الاقتصاد غير الرسمي بدون اي تأمين اجتماعي او صحي. فحالما يبدأ التعافي، ستستمر معاناة الفئات الأكثر احتياجا من آثار صدمات الدخل طويلة الامد وتقلص فرص العمل. والذين كانوا من قبل عاطلين سيعودون الى سوق العمل بمهارات اقل وديون أكثر وصحة اضعف. وستنشأ ايضا عواقب تتناقلها الاجيال معظمها من خلال التعليم. فتعطل التعلم المصاحب لاغلاقات المدارس سيؤدي الى خسارة رأس المال البشري من اطفال الاسر الفقيرة، وبالتالي ازدياد التفاوت في التحصيل الدراسي ومستويات الدخل في المستقبل. (هوغيفين واسيفيدو، 2021: 12)

ايضا تشكل الجائحة خطرا على اتساع الفجوة بين الجنسين، فمع تكشف ابعاد هذه الازمة، اتضح ان النساء فقدن وظائفهن بمعدل اسرع من الرجال، بسبب توظيفهن في القطاعات الاشد تضررا بالاغلاقات العامة مثل تجارة التجزئة والسياحة. بالاضافة الى ذلك، يزداد احتمال توظيف النساء في البلدان منخفضة الدخل في القطاع غير الرسمي وافتقارهن في الغالب الى شبكات الامان. (بليك وادوا، 2020)

محددات الطلب العالمي وخاصة الاستهلاك والاستثمار العالميين، بالإضافة الى شلل حركة التجارة الدولية عقب الاجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول، وتقييد انتقال السلع والافراد، مما ادى الى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اعمق من تلك التي شهدتها خلال الكساد العالمي (1929-1939) و الازمة المالية العالمية في عام 2008.

2.1. الطلب العالمي: لقد اثر فيروس كورونا على أكبر الاقتصاديات العالمية نتيجة عدم التأكد على مستوى قطاع الاعمال والقطاع العائلي والتي ادت الى التأثير على حركة الطلب العالمية باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية الذي ازداد مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الاخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط وخدمات السياحة والنقل.

3.1. قطاع السياحة: ان انتشار الفيروس اثر على الإيرادات المتوقعة لشركات السياحة حول العالم التي تعد اسواقا سياحية، حيث تم الغاء غالبية حجوزات الفنادق منذ الاعلان عن تفشي الفيروس.

4.1. قطاع النفط والبتترول: لقد ارتبط عنصر الطلب في الصدمة النفطية بالانخفاض الحاد في استهلاك النفط، نتيجة التدابير الاحترازية لوقف انتشار الفيروس، وهو ما ادى الى توقف النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، فان الانخفاض بحوالي 10 مليون برميل في اليوم في عام 2019، هو نتيجة انخفاض السفر برا وجوا.

5.1. التجارة الدولية للسلع والخدمات: ان الاعلاق الجزئي والعام والقبود على حركة الافراد والسلع والخدمات ادت الى تباطؤ كبير في حركة التجارة العالمية والتي اثرت على دخل العديد من الدول وخاصة التي تقع على الممرات الدولية. (فاروق، 2022: 3-5)

2. المؤشرات المبكرة على حدة النداءات الاقتصادية لجائحة (covid-19):

في بداية عام 2020 ونتيجة لهذه الجائحة، كان هناك عدم يقين شديد يحيط بتنبؤات النمو العالمي. فالتداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها بما في ذلك مسار الجائحة وكثافة جهود الاحتواء ودرجة

اما على صعيد الاقتصاد المحلي للدول، فيؤثر (covid-19) من خلال ثلاث قنوات وهي:-

أ- اعاقا النشاط الاقتصادي: من خلال اعاقا الانتاج والخدمات والتسوق والسياحة، واضعاف العرض والطلب.

ب- تكاليف التصدي والاحتواء: حيث تحملت الدول تكاليف باهظة من عمليات الانقاذ والدعم والاجراءات الاحترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ت- الثقة واليقين: ان الارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة والتي تؤدي الى الاحجام عن الانفاق والسياحة والاستثمار. (خديجة واخرون، 2021: 104-105)

المحور الثاني: الخسائر الاقتصادية التي

تحققت بسبب الجائحة

1. مؤشرات تأثير جائحة (covid-19) على الاقتصاد العالمي:

بالرغم من نجاح سياسات التباعد الاجتماعي في تخفيض عدد الاصابات لكنها ساهمت الى حد كبير في ظهور العديد من الازمات في هيكل الاقتصاد العالمي وادى الى الركود، حيث ادت الى فقدان التجارة والسياحة، وتضاؤل التحويلات المالية، وتراجع تدفقات رأس المال، وتضرر مصدر الطاقة او السلع الصناعية، كما تدهور سوق العمل. وقد اثرت جائحة (covid-19) على الاقتصاد العالمي من خلال عدد من المؤشرات وهي:

1.1. النمو العالمي: حيث توقع خبراء الاقتصاد العالمي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي قبل تفشي فيروس كورونا من جراء الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية وخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، بالإضافة الى تقلب الاوضاع الاقتصادية في العديد من الدول الكبرى. فقبل ظهور فيروس كورونا، توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة (3.3%) عام 2020 و(4.3%) عام 2021، الا انه اتجه الى تعديل هذه التوقعات بعد انتشار الفيروس، لانه اثر بالسلب على جانبي العرض والطلب العالميين بعد تباطؤ

هبوط النشاط الاقتصادي في شهر مارس بشكل حاد في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان. ومن الآثار الأخرى الواضحة للجائحة في هذه المرحلة هي:

1.2. اوضاع مالية متقلبة: ادت المخاوف من انتشار (covid-19) في العالم الى تدهورت المشاعر السائدة في الاسواق المالية منذ منتصف فبراير 2020. وكان للهبوط الحاد لاسعار النفط في مطلع مارس تأثير سلبي اعمق في تدهور المشاعر في السوق واصبحت الاوضاع المالية في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الاسواق الصاعدة اشد بكثير. وشهدت اسواق الاسهم موجات عارمة من البيع باسعار بخسة، بينما اتسعت كثيرا فروق اسعار الفائدة على سندات الشركات مرتفعة العائد وعلى السندات السيادية في الاسواق الصاعدة، كما ظهرت علامات على نقص التمويل بالدولار وسط محاولات اعادة توازن الحوافظ بوجه عام نحو الاصول الآمنة والنقدية. ايضا كانت تحركات اسعار العملات تمثل انعكاسا لهذه التحولات في مزاج المستثمرين بالنسبة لتحمل المخاطر، فانخفضت اسعار عملات الدول المصدرة للسلع الأولية التي تطبق نظام اسعار الصرف المرنة انخفاضا حادا منذ بداية العام. (الاستقرار المالي العالمي، ابريل 2020)

وعلى صعيد المالية العامة تسببت جائحة (covid-19) وعمليات الاغلاق العام التي صاحبها في اتخاذ اجراءات مالية غير مسبوقه بلغت قيمتها (11.7 تريليون دولار)، اي قرابة (12%) من اجمالي الناتج المحلي العالمي حسب الوضع في 11 سبتمبر 2020. ونصف هذه الاجراءات تتألف من انفاق اضافي او ايرادات ضائعة، اما النصف الآخر منها تمثلت في دعم السيولة من قبل القطاع العام. (الرصد المالي، اكتوبر 2020)

2.2. تضرر قطاع السياحة العالمي: يعد قطاع السياحة في عام 2020 من أكثر القطاعات تضررا من تفشي فيروس كورونا، وظهرت تأثير ذلك على كل من العرض والطلب على السفر وخاصة في الصين، وهي السوق المصدرة الرائدة في العالم من حيث الانفاق، وفي غيرها من المقاصد الأوروبية والاسيوية الرئيسية. (منظمة السياحة العالمية، 2020)

فعاليتها، وتداعيات التشديد الحاد لاوزاع الاسواق المالية العالمية، والتحويلات في انماط الانفاق، والتغيرات السلوكية مثل تجنب الناس المواصلات العامة ومراكز التسوق، والآثار على الثقة، واسعار السلع الأولية المتقلبة. وقد واجه الكثير من البلدان ازمة متعددة الابعاد تتألف من صدمة صحية واضطرابات اقتصادية محلية وهبوط حاد في الطلب الخارجي وتحويلات في وجهة تدفقات رؤوس الاموال. (غوينات، ابريل 2020: ن)

وكانت القطاعات كثيرة المخالطة هي الاشد تأثرا بعمليات الاغلاق العام وغيرها من تدابير احتواء الجائحة، لكن القطاعات الأخرى ايضا لم تسلم من تراجع النشاط. فعلى جانب العرض: ادت عمليات الاغلاق العام الى خفض الطاقة الانتاجية الفعلية. كما شهدت بعض مؤسسات الاعمال انخفاضا في الانتاجية لانها اضطرت الى اعادة تنظيم الانتاج لزيادة المسافات المادية بين العاملين. وقد امتدت هذه الصدمات القطاعية الأولية في العرض لتؤثر على العرض في قطاعات أخرى من خلال الروابط في الشبكات الانتاجية. كما انخفض الطلب بسبب ارتفاع المدخرات الوقائية، وتراجع الحركية، مع تصاعد اجواء عدم اليقين. وان صدمات العرض الأولية تحولت ايضا الى انخفاض في الطلب واضطرار الشركات الى تقليص النفقات، مما ادى الى زيادة معدلات تسريح العمال وزيادة تراجع الانفاق الخاص. فالانكماش الاقتصادي في النصف الاول من عام 2020 هي مزيج من صدمة اولية كبيرة في العرض وانخفاض كبير في الطلب. (آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2021: 45)

لقد ظهر التأثير الاقتصادي للجائحة بشكل واضح في البلدان الاشد تضررا من تفشي الفيروس. فعلى سبيل المثال، شهدت الصين هبوطا حادا في مبيعات التجزئة والانتاج الصناعي والاستثمار في الاصول الثابتة خلال شهري يناير وفبراير من 2020. وكانت المطالبات الأولية من العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة خلال الاسبوع الرابع من شهر مارس مثلا قد تجاوزت 6.6 مليون مقارنة بنحو 280 الفا قبل هذه الفترة باسبوعين فحسب. كما اشارت مسح الى

المضاعف على القطاعات ذات الصلة. وقال التقرير "ان عدد السياح الوافدين الدوليين انخفض بنحو مليار سائح او 73% عام 2020" انظر الشكل رقم (3). (الامم المتحدة، حزيران 2021)

ووفقا لتقرير منظمة التجارة والتنمية التابعة للامم المتحدة (اونكتاد)، فان الانخفاض الحاد في عدد السياح الوافدين في جميع انحاء العالم في عام 2020 ادى الى خسارة اقتصادية بلغت 2.4 تريليون دولار. ويستند التقدير الى الخسائر الناجمة عن التأثير المباشر لجائحة كورونا على السياحة والتأثير



الشكل رقم (3)

تراجع السياح الدوليين في العالم لعام 2020

المصدر: منظمة السياحة العالمية (UNWTO)، INTERNATIONAL TOURISM AND COVID-19

على مدى عقود. وكان الدين الخاص قبل الجائحة قد بلغ بالفعل مستويات غير مسبقة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة، مما جعل جزءا كبيرا من القطاع العائلي وقطاع الشركات غير مؤهل لتحمل الصدمة المعاكسة التي اصابت الدخل. اضافة الى ذلك، كان العديد من الحكومات تواجه مستويات غير مسبقة من الديون قبل الجائحة، ولجأت العديد من الحكومات الاخرى الى احداث زيادة كبيرة في اعباء ديونها كي تتمكن من تمويل سياسات الاستجابة الضرورية. وفي عام 2020، ارتفع متوسط اعباء الديون الاجمالية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بنحو (9 نقاط مئوية) من اجمالي الناتج المحلي، مقارنة بمتوسط زيادة

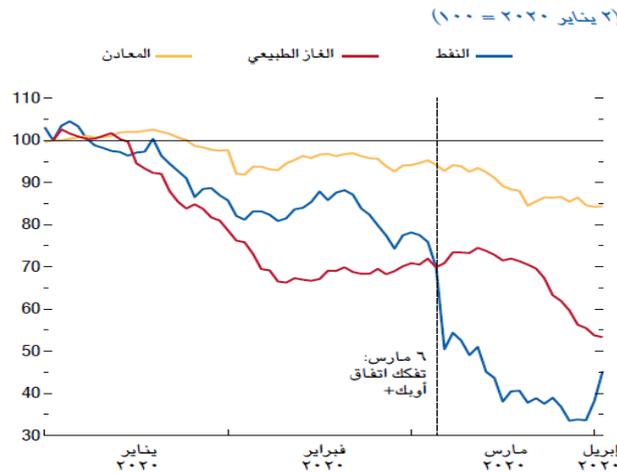
يلاحظ من الشكل البياني السابق، تراجع حاد في اعداد السياح الدوليين في عام 2020 وبمعدل (71%)، وكان اكثر مناطق العالم تضررا من انخفاض عدد السياح هي منطقة آسيا والمحيط الهادئ لان الفيروس اول مل انتشر كان في الصين ومن ثم انتقل الى الدول المجاورة لها ومنطقة المحيط الهادئ. والمنطقة الثانية من حيث تضررها بالسياحة هي منطقة الشرق الاوسط وافريقيا، بسبب ضعف المنظومة الصحية فيها. وكان ذروة الانخفاض في اعداد السياح الدوليين في الربع الثاني من عام 2020 وبمعدل انخفاض (90%).

3.2. زيادة المديونية العالمية: ادى الركود الناجم عن الجائحة في عام 2020 الى اكبر زيادة في الديون العالمية في عام واحد

الحقت اجراءات احتواء الفيروس اضرازا مباشرة بقطاع النقل الذي يشكل ما يزيد على (60%) من الطلب على النفط. وفي مواجهة بيئة من ضعف الطلب، تفكك تحالف (أوبك+) في مارس 2020، مما ادى الى اسوأ هبوط تشهده اسواق النفط خلال يوم واحد منذ 1991، حيث اقترب السعر من 20 دولارا في مارس 2020. وتوقع حينها ان تؤثر هذه التطورات تأثيرا سلبيا كبيرا على البلدان المصدرة للنفط ذات اليرادات والصادرات غير المتنوعة. (آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2020: 17-19) انظر الشكل (4).

سنوي بلغ (1.9 نقطة مئوية) خلال العقد الماضي. (Reinhart, 2022: xiii)

4.2. هبوط حاد في اسعار السلع الاولية والطاقة: واجه اسعار السلع الاولية آثارا سلبية حادة من جراء التدهور السريع في الآفاق الاقتصادية العالمية في ظل انتشار الجائحة. وشهدت المعادن البخرسة هبوطا في الاسعار في الفترة من منتصف يناير 2020 بنحو (15%)، وتراجعت اسعار الغاز الطبيعي بنسبة (38%)، كما تراجعت اسعار الطاقة بنسبة (7.3%) في الفترة بين اغسطس 2019 وفبراير 2020، حيث انخفضت من 57.6 دولار الى 53.4 دولار قبل ان تتراجع مجددا بنسبة (39.6%) لتصل الى 32.3 دولار. حيث



الشكل رقم (4): اسعار بعض السلع الاولية في يناير 2020

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في ابريل 2020، ص 3.

بشكل اكثر حدة بنسبة (21.4%) مقارنة بالربع الاخير من عام 2019. (افاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2022: 87) والجدول رقم (1) التالي يوضح اهم الخسائر الاقتصادية في الاقتصاد العالمي في عام 2020.

5.2. تراجع حجم التجارة العالمية: فمع بداية جائحة (covid-19)، حدث انهيار حاد في التجارة. ففي الربع الثاني من عام 2020، تراجع حجم التجارة العالمية من السلع الى مستوى القاع بنسبة (12.2%)، وتراجعت تجارة الخدمات

جدول رقم (1): الآثار الاقتصادية لجائحة (covid-19) في عام 2020 و 2021

2021	2020	2019	المؤشرات الاقتصادية (التغير السنوي %)
6.0	3.1-	2.8	اجمالي الناتج العالمي الحقيقي
5.2	4.5-	1.7	-اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في (الاقتصادات المتقدمة)
6.6	2.1-	3.7	-اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في (اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية)
97076	84972	87391	قيمة الناتج العالمي (مليار دولار) بأسعار الصرف السائدة في السوق
			نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي
5.1	4.9-	1.3	- الاقتصادات المتقدمة
5.9	3.2-	2.3	-اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
5.0	4.0-	2.2	الطلب المحلي النهائي (في الاقتصادات المتقدمة)
5.3	5.9-	1.6	الانفاق الاستهلاكي الخاص (في الاقتصادات المتقدمة)
3.4	1.9	2.3	الاستهلاك العام (في الاقتصادات المتقدمة)
10.1	8.2-	0.9	حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)
			اسعار السلع الاولى (بالدولار الامريكي)
65.9	32.7-	10.2-	-النفط
26.3	6.7	0.8	-السلع الاولى غير الوقود
26.1	1.7	3.1-	-المواد الغذائية
15.4	3.3-	5.4-	-المواد الخام الزراعية
46.7	3.5	3.7	-المعادن
			اسعار المستهلك
3.1	0.7	1.4	- الاقتصادات المتقدمة
5.9	5.1	5.1	-اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2021 و أكتوبر 2022

اخر، فقد اثرت قيود الاغلاق على حركة الافراد والسلع بين الدول ونقص الطلب المحلي النهائي الى تراجع التجارة العالمية للسلع والخدمات بشكل حاد وبنسبة تصل الى (-8.2). وفيما يتعلق باسعار السلع الاولى، فكان الضرر الاكبر من نصيب الطاقة، فاجراءات احتواء الفيروس ومنع السفر الحقت اضرارا مباشرة بقطاع النقل وبالتالي الطلب على الوقود في النصف الاول من عام 2020، فانخفض اسعارالنفط بنسبة (-) 32.7%، فاسعار النفط كانت قد تعرضت لانتكاسة في 2019 بسبب التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وضعف النمو العالمي، ومن ثم جاءت الجائحة وانتكاس اتفاق (اوبك+) لتكمل مسار الهبوط في اسعار النفط. اما اسعار بقية السلع الاولى، فاختلقت درجة هبوط الاسعار كثيرا من سلعة الى اخرى، حسب قطاعات المستخدمين النهائيين والمناطق المتأثرة بتفشي الفيروس، وحسب مرونة العرض. ومع تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة الجائحة، تراجع الطلب على المواد الزراعية الخام وتراجعت اسعارها منذ بداية الجائحة بسبب العرض العالمي الكبير

نلاحظ من الجدول رقم (1) اعلاه، ان اجراءات الحجر الصحي في 2020 قد اثرت على خفض الطاقة الانتاجية الفعلية والتي ادت الى انكماش اجمالي الناتج العالمي الحقيقي بنسبة (-3.5%) وكانت الحصة الاكبر لهذا الانكماش من نصيب الاقتصادات المتقدمة والتي بلغت (-4.5%) مقارنة ب (-2.1%) لاقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وهذا ما ادى الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج العالمي بنسبة (-4.3%). كما ان نسبة البلدان التي شهدت نموا سلبيا في نصيب الفرد من هذه الازمة هي الاكبر منذ الحرب العالمية الاولى.

ايضا نلاحظ من الجدول انه في الاقتصادات المتقدمة وبسبب الاسباب المذكورة سابقا انخفاض الانفاق الاستهلاكي الخاص في هذه الفترة بنسبة (-5.9%) وكذلك انخفاض الطلب النهائي بنسبة (-4.0%) مقارنة بعام 2019. اما الانفاق الاستهلاكي العام فقد نمت بنسبة (1.9%)، وهذا ما يعكس السياسة التحفيزية للمالية العامة لتعويض النقص في الانفاق الخاص وتجنب الاقتصاد الوقوع في كساد. ومن جانب

وافادت بعض البيانات بأن الكثير من الاقتصادات بدأت بالتعافي بسرعة أكبر من المتوقع بعد إعادة فتح الاقتصاد وتجاوز فترة الإغلاق العام. ويتوقع أن يكون الركود أقل حدة نوعاً ما مقارنة بتنبؤات خبراء صندوق النقد الدولي في يونيو من نفس العام. ويستند هذا التعديل إلى نتائج إجمالي الناتج المحلي للربع الثاني من العام في الاقتصادات المتقدمة الكبيرة والتي لم تكن بتلك الدرجة من السلبية التي توقعوها من قبل، وعودة الصين إلى النمو بشكل أقوى من التوقعات، بالإضافة إلى ظهور دلائل تشير إلى تحقيق تعافٍ أسرع في الربع الثالث من العام. وكان من الممكن أن تكون النتائج أضعف بكثير لولا المبادرة باستجابات كبيرة وعاجلة على مستوى السياسة النقدية والمالية العامة والإجراءات التنظيمية، مما حافظ على الدخل المتاح للأسر ودعم إتاحة الائتمان. وادت كل هذه الإجراءات إلى منع تكرار الكارثة المالية التي وقعت في الفترة 2009-2008 وبينما بدأ الاقتصاد العالمي يعود إلى سابق عهده إلا أنه يرجح أن يكون مسار الصعود من الهوة السابقة طويلاً وغير متوازن ويكتنفه عدم اليقين. فمن المتوقع أن تتكبد الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة التي تتزايد فيها الإصابات بسرعة، خسارة في الناتج أكبر مما يشير إليه المسار المتوقع قبل الجائحة. (غوبيناث، أكتوبر 2020: م) ويمكن تحديد أهم أحداث هذه الفترة بالتالي:

1.3 التحسن في مستويات النشاط مع إعادة فتح الاقتصادات. كان التحسن الذي تلا الركود في أبريل 2020 ملحوظاً بوجه خاص في مبيعات التجزئة، حيث ارتفع الانفاق على السلع الاستهلاكية مع إعادة الفتح. إلا أن الشركات التزمت الحذر في استجابتها لهذا الانتعاش.

2.3 النتائج الإيجابية الغير متوقعة لإجمالي الناتج المحلي: فمع إعادة فتح الاقتصادات ورفع القيود المفروضة على الانفاق، عادت جميع الأنشطة إلى طبيعتها بشكل أسرع مقارنة بالتوقعات السابقة. فخلال الربع الثاني، فاقت نتائج إجمالي الناتج المحلي التوقعات في الصين، كما ساعدت الاستثمارات العامة والتحويلات الحكومية للأسر في دعم

والانحياز الأولي في أسعار النفط الخام. ورغم أن التغيرات طالت مجموعة كبيرة من السلع الزراعية الأولية، إلا أن أسعار الغذاء كانت أقل تضرراً، فقد تعافت أسعار الأغذية الأساسية، مثل القمح والأرز، وهو ما نتج في البداية عن قيام المستهلكين باحتزان كميات كبيرة من السلع الغذائية والتي أدت إلى زيادة الطلب العالمي عليها وضيق أوضاع العرض واضطرابات سلاسل التوريد والمخاوف بشأن الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بفيروس كورونا والقيود على التصدير في كبرى البلدان المصدرة للمواد الغذائية. أما أسعار المعادن البخرسة، فقد تراجعت في الفترة بين أغسطس 2019 وفبراير 2020، بسبب إغلاق المصانع الصينية التي كانت لها حصة النصف من الاستهلاك العالمي للمعادن الرئيسية. ومنذ ذلك الحين، ساعد انقطاع العرض في قطاع التعدين بسبب الجائحة وتحسن النشاط الصناعي في الصين في عودة أسعار المعادن إلى مستوياتها في مرحلة ما قبل الجائحة وبنسبة (3.5%). واستمر ارتفاع أسعار المعادن النفيسة بسبب تزايد الطلب على الأصول الآمنة. وبالنسبة لأسعار المستهلك التي تعكس معدلات التضخم، فقد ظل معدلات التضخم منخفضة نسبياً في مجموعة الاقتصادات المتقدمة وبحدود (0.7%)، أما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بقيت معدلات التضخم في عام 2020 كما هي مقارنة بعام 2019 وبحدود (5%). وأخيراً ظلت أسعار الفائدة منخفضة في عام 2020 وهو ما يعكس السياسة النقدية التوسعية في ظل الانكماش الاقتصادي الناتج من الجائحة والمعدلات المنخفضة للتضخم.

3. صعود الاقتصاد العالمي من الهاوية:

إن النصف الأول من عام 2020 كانت حقبة عصيبة، إلا أن هناك ما يبعث على الأمل. فقد زادت اختبارات الكشف عن الفيروس، والعلاجات تحسنت، وتجارب اللقاحات تجري بوتيرة أسرع، وحتى أن بعضها وصل إلى مرحلة الاختبار الأخيرة. كذلك زادت قوة التضامن الدولي في بعض الجوانب ومنها التخفيف عن قيود التجارة المفروضة على المعدات الطبية وزيادة المساعدات المالية للبلدان الضعيفة.

2020. ولم يستمر التراجع طويلا. فقد شهد الانفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة (مثل السيارات والاجهزة الكهربائية) ارتفاعا كبيرا في الاقتصادات المتقدمة بسبب برامج الدعم وتراجع الانفاق على الخدمات نتيجة الجائحة، فارتفع نصيب السلع المعمرة من الانفاق الاستهلاكي الى حوالي (12%) في الربع الثالث من عام 2020 مقابل (10.5%) في المتوسط في العامين السابقين للجائحة. وكانت صناعة السيارات هي الدافع الاكبر وراء تعافي نشاط الصناعة التحويلية وتمثل (35%) من التعافي العالمي. (آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2021: 24)

7.3. سوق العمل: فحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، تراجع عدد ساعات العمل عالميا خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع الرابع من عام 2019 بما يعادل خسارة 400 مليون وظيفة بدوام كامل. واتساقا مع انماط النشاط والتجارة على مستوى العالم، تحسنت مؤشرات التوظيف والقوة العاملة منذ شهر مايو. فمثلا، شهدت الولايات المتحدة انخفاضا كبيرا في معدل البطالة وارتفاعا في معدل توفير فرص العمل، كما تراجع عدد طلبات الاستفادة من برنامج ساعات العمل المخفضة في المانيا في مايو. حيث استجابت الحكومات من خلال مجموعة متنوعة من الاجراءات المالية المضادة التي ادت الى منع افلاس الشركات وساعدت على انتعاش التوظيف جزئيا.

8.3. التضخم: على الرغم من ارتفاع اسعار بعض السلع مثل المستلزمات الطبية وتعافي اسعار السلع الاولية عقب هبوطها الى ادنى مستوى في ابريل، يبدو ان تداعيات ضعف الطلب الكلي قد تجاوزت تأثير انقطاعات العرض. ولا يزال التضخم في اغلب الاقتصادات دون مستويات ما قبل الجائحة. انظر الشكل البياني رقم (6). (آفاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2020: 1-2)

النشاط ليسجل معدلات نمو موجبة خلال الربع الثاني في الولايات المتحدة الامريكية ومنطقة اليورو.

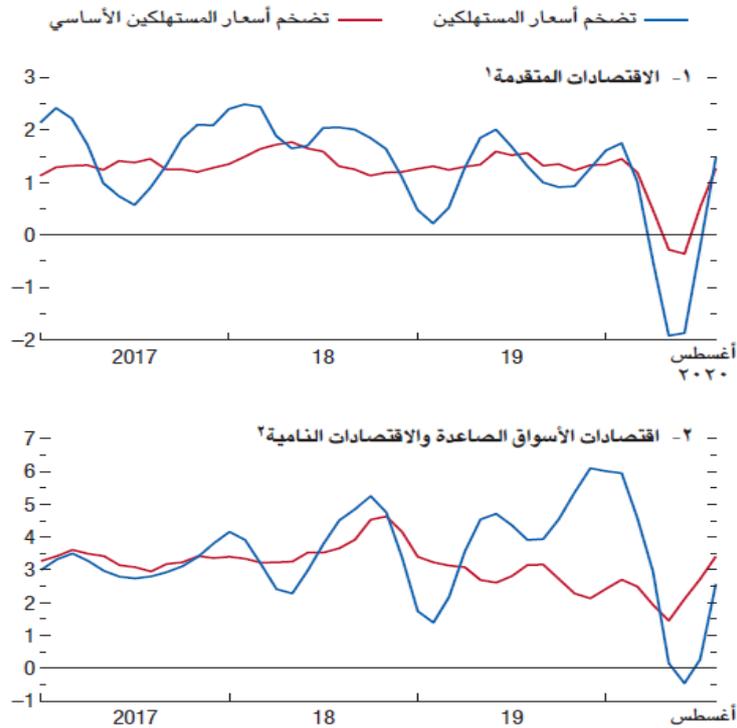
3.3. تعافي التجارة العالمية: بدأ التجارة العالمية في شهر يونيو بالتعافي مع تراخي حالة الاغلاق العام. وتعد الصين من اهم البلدان المساهمة في هذا التعافي، حيث تعافت صادراتها مدعومة بالارتفاع الكبير في الطلب الخارجي على الاجهزة الطبية والاجهزة الاخرى اللازمة لدعم التحول الى العمل من بعد.

4.3. تباطؤ زخم النشاط الاقتصادي في الربع الاخير: تشير المؤشرات الى تعاف قوي ولكن جزئي في النشاط خلال الربع الثالث من عام 2020 عقب بلوغه ادنى مستوى خلال الربع الثاني منه، ولكن الزخم يبدو متباطئا مع بداية الربع الرابع. وتشير مسح الاعمال الى ان الشركات في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين والبرازيل، نجحت في زيادة الناتج خلال شهري يوليو واغسطس مقارنة بالشهر السابق، بينما حدث العكس في بلدان اخرى مثل (الهند واليابان وكوريا) وبالنسبة لشهر سبتمبر، تشير هذه المؤشرات الى تحسن النشاط في قطاع الصناعة التحويلية، بينما تشهد الخدمات انتكاسة من جراء ارتفاع عدد الاصابات.

5.3. حالة ركود فريدة: في حالات الركود السابقة كانت القطاعات الموجهة لتقديم الخدمات تشهد عادة انخفاضات اقل في معدلات نموها مقارنة بالصناعة التحويلية. ولكن في سياق جائحة كورونا، ادت الاجراءات اللازمة لابطاء انتشار العدوى الى انكماش القطاعات الخدمية التي تعتمد على الاحتكاك المباشر وخاصة تجارة الجملة والتجزئة والترفيه بدرجة اكبر مقارنة بالصناعة التحويلية. الا ان حالة الركود المصاحبة ل (covid-19) كان من الممكن ان تحمل دلالات اسوأ لولا الدعم الكبير من خلال السياسات الذي حال دون استمرار تراجع النشاط.

6.3. تعافي نشاط الصناعة التحويلية: شهد نشاط الصناعة التحويلية العالمي انكماشا حادا في الربع الاول من عام

لا يزال التضخم دون مستوياته عموماً في مرحلة ما قبل الجائحة.



شكل رقم (6): التضخم العالمي

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2020، ص 3.

4. تراخي النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم في عام 2021:

بعد مرور عام على اعلان (covid-19) كجائحة عالمية، تشكلت الخسائر الفادحة في الارزاق والارواح في مختلف أنحاء العالم علامتين مبرزتين على قسوة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي لا يزال المجتمع العالمي يواجهها. ومع ذلك، فإن بشائر الخروج من هذه الازمة الصحية والاقتصادية تزداد وضوحاً يوماً بعد يوم. فقد أصبح عدة لقاحات في متناول اليد التي يمكن ان تحدد من شراسة العدوى وتكرار الإصابة بها. ومن جانب آخر، أدى التكيف مع الحياة في ظل الجائحة الى تحسن أداء الاقتصاد العالمي، مما ترتب عليه حدوث انتعاش فاق التوقعات. كما تتحسن الآفاق الاقتصادية أكثر بفضل الدعم الاضافي من المالية العامة والتيسير النقدي المستمر. فخلال عام 2020 وحتى الربع الاول من عام 2021 شهدت كل مناطق العالم ومختلف شرائح الدخل حالات تعافٍ متعدد السرعات حسب وتيرة نشر اللقاحات وحجم الدعم المقدم

من السياسات الاقتصادية، الا انه ولحد هذه المرحلة، فإن اجواء عدم اليقين يحيط بالنتائج الاقتصادية المستقبلية، فالكثير من النتائج لا تزال تعتمد على نتيجة السباق بين اللقاحات والفيروس. فزيادة التقدم على مستوى اللقاحات يمكن ان يحسن التنبؤات، الا ان السلالات الجديدة المتحورة من الفيروس يمكن ان تؤدي الى انخفاض شديد في التنبؤات. (غوينيث، ابريل 2021: م- ن)

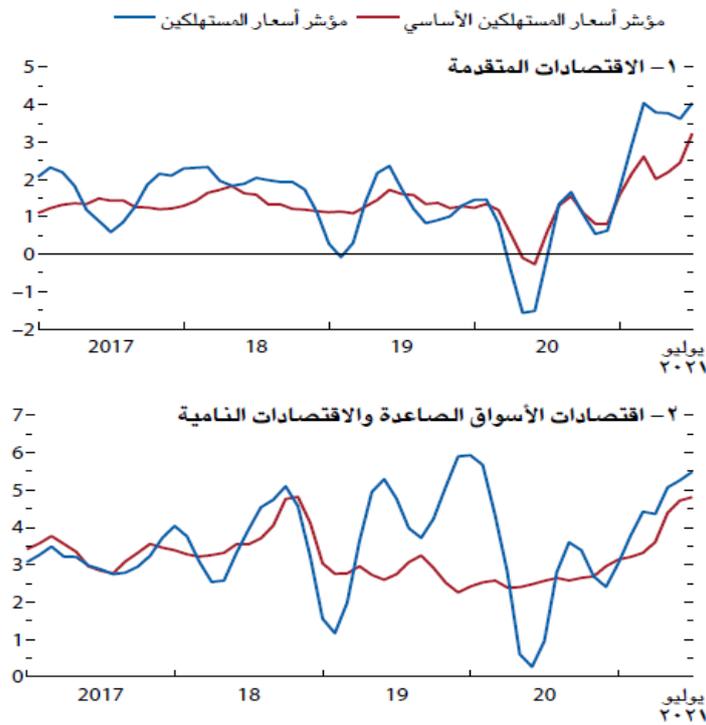
ان تعافي الاقتصاد العالمي لا يزال مستمراً في الربع الثاني من عام 2021، لكن زخمه السابق بات اضعف بعد ان تعثر من جراء سلالة (دلتا) من (covid-19). فقد تسببت المتحورة سريعة الانتشار في ارتفاع الوفيات المسجلة عالمياً الى قرابة خمسة ملايين حالة، مما اعاق عودة الاوضاع الى طبيعتها بصورة كاملة. وادت تفشي الجائحة بين حلقات وصل مهمة في سلاسل الامداد العالمية الى انقطاع الامدادات لفترات اطول من المتوقع، الامر الذي افضى الى زيادة اشتعال التضخم. فمن ناحية، نتجت عن تفشي الجائحة نقص

الاقتصادات، من شأن اطلاق المدخرات الفائضة التي تراكمت اثناء الجائحة ان يؤدي الى زيادة الانفاق الخاص. (آفاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2021: 45)

ويوضح الشكل رقم (7) التالي مدى ارتفاع معدل التضخم العالمي مقارنة بعام 2020 التي اشرنا اليها سابقا في الشكل رقم (6).

مدخلات الانتاج الرئيسية، ومن ناحية اخرى اطلاق الطلب المكبوح وانتعاش اسعار السلع الاولية، تسببت كلها في ارتفاع تضخم اسعار المستهلكين بسرعة. وكانت اعلى مستويات الارتفاع في اسعار الاغذية في البلدان منخفضة الدخل، مما القى اعباء اضافية على كاهل الاسر الفقراء. لقد جاءت هذه التطورات وسط الدعم الكبير المقدم من السياسات المالية والنقدية الداعمة ، وعلاوة على ذلك، فمع اعادة فتح

ارتفع متوسط التضخم الكلي، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة التي شهدت ارتفاعا أكثر حدة، فضلا عن ارتفاع معدل التضخم الأساسي، ولكن بصورة أكثر اعتدالا.



الشكل رقم (7): اتجاهات التضخم العالمي في 2021

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في اكتوبر 2021، ص9.

2.1.4. اختناقات العرض: ادى الانكماش الحاد في الطلب خلال عام 2020 بالعديد من الشركات الى خفض طلبات توريد المدخلات الوسيطة. ومع تسارع وتيرة التعافي عام 2021، لم يكن لدى بعض المنتجين القدرة او الاستعداد اللازمان لزيادة العرض مجددا بالدرجة والسرعة المطلوبة. بالإضافة الى ذلك، طرأت تشوهات عديدة على التوزيع العالمي لحاويات الشحن وادت الى المزيد من التأخير في مواعيد التوصيل. ويشير تحليل خبراء صندوق النقد الدولي الى ان

1.4. اسباب التضخم:

1.1.4. ارتفاع نمو الاجور في بعض القطاعات: فمع استمرار التعافي، تم تشديد الاوضاع في اسواق العمل وواجه اصحاب الاعمال في بعض البلدان صعوبة أكبر في شغل الوظائف. وهناك بوادر على زيادة نمو الاجور في بعض القطاعات نتيجة استئناف النشاط بقوة أكبر مثل الضيافة والتجزئة والنقل.

المركزية عن طريق توسيع القاعدة النقدية. (آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2021: 29-32) وبالعودة الى الجدول رقم (1) السابق وملاحظة بيانات عام 2021، نلاحظ تعافي الاقتصاد العالمي في عام 2021 بقوة مقارنة بعام 2020، فجميع المؤشرات الاقتصادية تغيرت بصورة ايجابية. فبداية زادة الطاقة الانتاجية العالمية متمثلتا بزيادة الناتج العالمي الحقيقي بنسبة (6%)، وهذا ما انعكس على زيادة نصيب الفرد الحقيقي من الناتج سواء في الاقتصادات المتقدمة او اقتصادات الاسواق الصاعدة والنامية وبنسب زيادة (5.1%) و (5.9%) على التوالي. ان هذا الانتعاش الاقتصادي كان مدعوما بزيادة الانفاق الاستهلاكي العام بنسبة (3.4%) مع اطلاق الطلب المكبوح، حيث زادت الانفاق الاستهلاكي والطلب المحلي النهائي في الاقتصادات المتقدمة مثلا بنسبة (5.3%) و (5.0%) على التوالي. كما زادت حجم التجارة العالمية على السلع والخدمات بنسبة (10%). الا ان هذه الزيادة في الطلب المدعوم من تيسير السياسات المالية والنقدية وما قابلها من اختناقات العرض نتيجة النقص في سلاسل الامداد العالمية من جراء الجائحة ادت الى اشتعال الاسعار بصورة حادة في عام 2021. فبعد نشر اللقاحات ورفع الحواجز امام حركة النقل والسياحة وانتعاش الصناعات التحويلية، ادت ال زيادة الطلب على الوقود والمعادن والسلع الاولية، فارتفعت اسعار النفط بنسبة (65.9%) واسعار المعادن بنسبة (46.7%) واسعار السلع الاولية الاخرى بنسبة (26.3%)، كما ارتفعت اسعار المواد الغذائية بنسبة (26.1%). كل هذه العوامل ساهمت الى ارتفاع التضخم الكلي بسرعة في مؤشر اسعار المستهلكين في كافة الاقتصادات منذ بداية عام 2021، حيث ارتفع مؤشر اسعار المستهلك في الاقتصادات المتقدمة بنسبة (3.1%) وبنسبة اكبر في اقتصادات الاسواق الصاعدة والنامية والي بلغت (5.9%).

5. التضخم تحدث انتكاسة في التعافي العالمي خلال عام

2022:

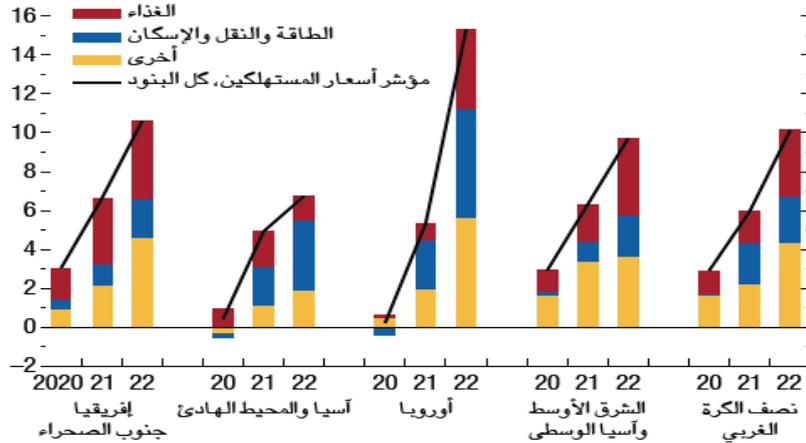
انقطاعات الامداد تسببت في انخفاض قدره (0.5) نقطة مئوية في نمو اجمالي الناتج المحلي العالمي في 2021، بينما ادت الى ارتفاع في التضخم الاساسي قدره نقطة مئوية واحدة. (آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2021: 7-11)

3.1.4. تزايد اسعار السلع الاولية: واصلت اسعار السلع الاولية (مثل النفط والمعادن والغذاء) ارتفاعها الحاد مع تحسن مستويات النشاط الاقتصادي. حيث ارتفعت اسعار السلع الاولية بنسبة (16.6%) خلال الفترة من فبراير الى اغسطس 2021، مدعومة بالتعافي القوي في الطلب على السلع الاولية، والاضطراب المالي التيسيري، واضطرابات الامدادات. كما ارتفعت اسعار النفط بنسبة (13.9%) خلال نفس الفترة، على خلفية التعافي الاقتصادي السريع في الاقتصادات المتقدمة وتراجع المخزونات العالمية. ايضا ارتفعت اسعار الغاز الطبيعي المسال الآسيوي خلال هذه الفترة بنسبة (132.2%) لتصل الى 16.6 دولار امريكي للمليون وحدة حرارية بريطانية. وفي هذه الفترة ارتفع مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار المعادن البخر بنسبة (9.7%) مدعوما بتعافي الصناعات التحويلية حول العالم واضطراب الامدادات. واخيرا ارتفعت الاسعار الاسمية العالمية للمواد الغذائية بما يزيد على (40%) منذ بداية الجائحة.

4.1.4. التوسع النقدي: لقد دفعت جائحة (covid-19) عددا من البنوك المركزية الى تخفيض اسعار الفائدة الاساسية قريبة من الصفر واللجوء الى تطبيق اسعار فائدة سالبة في بعض الاحيان، والسلطات المالية ايضا الى اتخاذ اجراءات مالية توسعية هائلة، مما ادى الى ارتفاع حاد في مستويات الدين العام (*). وفي ظل القيود التي تواجه السياسات المالية والنقدية التقليدية، ستستمر الضغوط على البنوك المركزية على الارجح من اجل استخدام ادوات السياسات غير التقليدية وللإستجابة للصدمة المعاكسة المحتملة ودعم التعافي الاقتصادي. وخلال الجائحة اعتمدت البنوك المركزية في العديد من الاقتصادات اعتمادا متزايدا على عمليات اعادة التمويل والتوسع في شراء السندات الحكومية والاوراق المالية الخاصة. وعادة ما يتم تمويل عمليات شراء الاصول التي تجريها البنوك

استمرار الانقطاعات في سلاسل الامداد، واختناقات الموانئ، والطلب المرتفع على السلع. ايضا ساهم ارتفاع اسعار السلع المستوردة في التضخم، كما هو الحال في امريكا اللاتينية. وفي 2022 بلغ التضخم في الاقتصادات المتقدمة اعلى معدلاته منذ عام 1982 (**)، كما في الشكل البياني رقم (8) الذي يوضح معدل التضخم في كل منطقة و نسبة مساهمة العوامل المساهمة فيه. كل هذه العوامل دفع الى تضيق الاوضاع النقدية على مستوى العالم في عام 2022: ففي الولايات المتحدة، ازاء اتساع ضغوط الاسعار، قرر الاحتياطي الفيدرالي ان يعجل بتخفيض عمليات شراء الاصول وارسل اشارة بانة سيرفع اسعار الفائدة في عام 2022 باكثر مما توقع في مارس السابق. كما اعلن البنك المركزي الاوروبي انه سيقوم في مارس 2022 بانهاء مشتريات الاصول الصافية والابقاء على اسعار الفائدة الاساسية عند مستوياتها الجارية الى ان يتم تثبيت التضخم في حدود المستوى المستهدف. (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2022: 1-3)

يستهل الاقتصاد العالمي عام 2022 وهو في وضع اضعف مقارنة بالتوقعات السابقة. فمع انتشار سلالة (اوميكرون) المتحورة الجديدة من فيروس (Covid-19)، عادت العديد من البلدان الى فرض قيود على الحركة. وادى الانقطاعات في سلاسل الامداد وتساعد اسعار الطاقة الى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه عن المستويات المنتظرة ولاسيما في الولايات المتحدة. كما باتت آفاق النمو محدودة ايضا في الصين من جراء الانكماش في قطاع العقارات وبطء تعافي الاستهلاك الخاص مقارنة بالتوقعات. لم يكن ظهور سلالة جديدة من الفيروس هو الخطر الوحيد الذي تحقق في الفترة الاخيرة. فقد واصل التضخم بالارتفاع على مدار النصف الثاني من عام 2021، مدفوعا بعدة عوامل، فزادت اسعار الوقود الاحفوري الى قرابة الضعف، مما رفع تكاليف الطاقة وتسبب في ارتفاع التضخم وخاصة في اوروبا. وساهم تصاعد اسعار الغذاء في زيادة التضخم وخاصة في افريقيا. وفي نفس الوقت، اتسع نطاق الضغوط السعريّة وخاصة في الولايات المتحدة، جراء



الشكل رقم (8): التضخم حسب نسبة مساهمة العوامل

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2022، ص 4.

ذلك في اختناقات جديدة في سلاسل الامداد العالمية. (غورينشا، ابريل 2022: م) كما اتسع نطاق الضغوط السعريّة، مما دفع البنوك المركزية الى تشديد سياساتها النقدية والاعلان عن موقف أكثر صرامة مستقبلا. ونتيجة لذلك، سجلت اسعار الفائدة ارتفاعا حادا وازدادت تقلبات اسعار الاصول منذ بداية عام 2022، مما اثر

ان المتحورة (اوميكرون) لم تدم طويلا، وعلى هذا الاساس كانت التوقعات آنذاك بتحسّن وتيرة التعافي العالمي اعتبارا من الربع الثاني من عام 2022. ولكن الآفاق تدهورت منذ ذلك الحين، حيث فرضت الصين تدابير الاغلاق العام في مناطق واسعة شملت عددا من المراكز الصناعية الرئيسية، وقد تسببت

أسوأ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة. واستخدمت مزيجاً من سياسات والاجراءات، وشملت هذه الاستجابة مزيجاً من التحويلات النقدية الى الاسر المعيشية، وضمانات الائتمان للشركات، وتخفيف اوضاع السيولة، وفترات سماح السداد للعديد من شركات القطاع الخاص. فمع انتشار الفيروس في جميع انحاء العالم، اصبحت الاجراءات المنسقة والحاسمة امراً اساسياً لتأمين استقرار الاسواق المالية العالمية والاقتصاد العالمي، وتعزيز الثقة، وتفادي اي آثار اقتصادية عميقة وطويلة الامد. في هذا المبحث سنسلط الضوء على اهم الاجراءات والسياسات التي ساعدت في التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

1. الاجراءات التي اتخذتها الحكومات لاحتواء الازمة

الاقتصادية الناتجة من (covid-19):

فقد تنوعت هذه الاجراءات وانقسمت في مجملها الى اربعة محاور رئيسية:

- 1- اجراءات صحية ووقائية تضمنت فرض سياسات التباعد الاجتماعي والاعلاق.
- 2- اجراءات اقتصادية وشملت تدابير تحفيزية لتنشيط الانشطة الاقتصادية.
- 3- الاجراءات القانونية والتشريعية لترجمة السياسات العامة.
- 4- اجراءات استشرافية استراتيجية مرتبطة بالامن الغذائي والصحي. (الخوري، 2020: 41)

على الميزانيات العمومية لقطاعي الشركات والاسر، والاستهلاك والاستثمار. فعقب التعافي القوي الذي شهده عام 2021، تعكس المؤشرات قصيرة الاجل تباطؤاً في النشاط العالمي، ليتراجع النمو العالمي من (6.1%) عام 2021 الى (3.6%) خلال 2022 و2023.

المحور الثالث: الاستجابة للآثار الاقتصادية للجائحة

على صعيد السياسات الاقتصادية

في عام 2020، وهو العام الاول لتفشي جائحة كورونا، في الوقت الذي كان فيه المجتمعات في مختلف انحاء العالم تكافح لاحتواء تفشي فيروس (covid-19) وادارة ما فرضته الجائحة من تكاليف صحية وبشرية، فالقيود المفروضة على التنقل وحالات الاعلاق العام وغيرها من التدابير الصحية اللازمة للتصدي للجائحة سرعان ما ادت الى حدوث أكبر أزمة اقتصادية شهدها العالم خلال ما يزيد على قرن من الزمان. وارتفعت معدلات الفقر والبطالة، وتفاقمت حالة عدم المساواة. وتفاقم هذا الوضع بسبب تأثير الجائحة على سلوك المستهلكين مع انخفاض الطلب، فقد انكمش النشاط الاقتصادي في عام 2020 حوالي (3%) في نحو (90%) من بلدان العالم. وسعيها منها للحد من تأثير هذه الازمة على القطاع العائلي وقطاع الشركات، نفذت الحكومات استجابة شاملة وسريعة على صعيد السياسات، للتخفيف من حدة



الشكل رقم (9): الاجراءات الاحترازية للحكومات

المصدر: علي محمد الخوري، (2020)، الاقتصاد العالمي بين مطرقة كورونا وسندان الازمات، ص44

2. السياسات التي اتخذتها الحكومات لاحتواء الازمة

الاقتصادية الناتجة من (covid-19) :

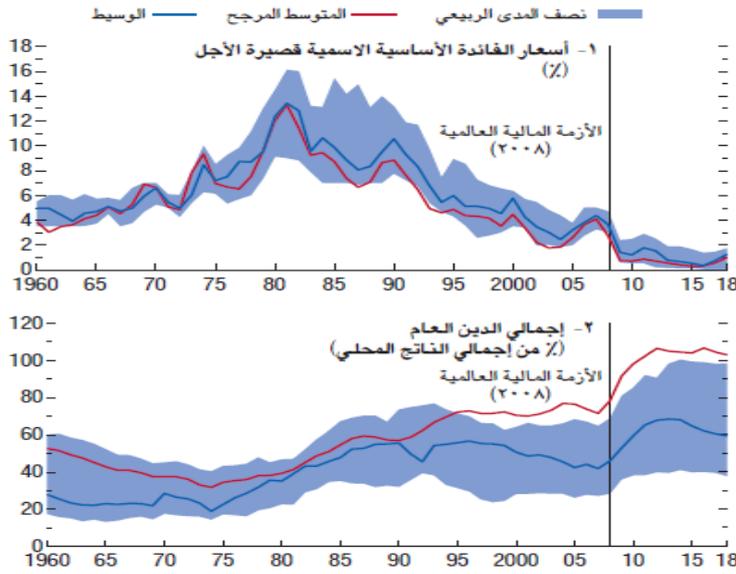
لقد كان الاقتصاد العالمي على حافة الهاوية في بداية الجائحة، مما دفع البنوك المركزية الى اتخاذ تدابير فورية لتوفير السيولة ودعم تقديم القروض الى مجموعة كبيرة من المقترضين. وفي نفس الوقت، سعت السلطات المالية الى تخفيف العبء عن كاهل الشركات والاسر من خلال التحويلات ودعم الاجور والسيولة. كما عكفت جهات التنظيم المالي في العديد من البلدان على تسهيل استمرار توفير الائتمان من خلال مجموعة من التدابير. وحسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، "ان اجراءات السياسات بما في ذلك ادوات الضبط التلقائي والتدابير الاستثنائية وتدابير القطاع المالي ساهمت بحوالي 6 نقاط مئوية في النمو العالمي خلال عام 2020، وان غياب هذه الاجراءات ربما كان لينتج عنه انكماش اسوأ بثلاث مرات". (آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2021: 3-4)

وكانت استجابات الحكومات للجائحة على المدى القصير شاملة وسريعة. فقد تبنت الحكومات العديد من ادوات السياسات التي كانت اما غير مسبوقة على الاطلاق او لم يتم استخدامها على هذا النطاق في الاقتصادات الصاعدة من قبل. وكمثال على ذلك، تأجيل سداد الديون، وتدابير الدعم الكبير المباشر للدخل، وبرامج شراء الاصول من قبل البنوك المركزية. وبالفعل ساعدت هذه البرامج في تجنب موجة من حالات الاعسار التي كان من الممكن ان تهدد استقرار القطاع المالي. كما استعانت الحكومات والبنوك المركزية بادوات متعددة للسياسات لمساعدة المؤسسات المالية والحيولة دون انتقال المخاطر من القطاع المالي الى مكونات الاقتصاد الاخرى، فالبنوك المركزية خفضت من اسعار الفائدة وخففت اوضاع السيولة، مما جعل من الاسهل على البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية اعادة تمويل نفسها، وبالتالي اتاحت لها الاستمرار في تقديم الائتمان للقطاع العائلي وقطاع الشركات. وتباينت هذه البرامج تباينا كبيرا من حيث النطاق والحجم، ويرجع ذلك الى ان العديد من البلدان منخفضة

الدخل واجهت صعوبة لتعبئة الموارد، نظرا لارتفاع مستويات الدين الحكومي قبل وقوع الازمة ومحدودية القدرة على الوصول الى اسواق الائتمان. وهكذا فان مجموعة السياسات التي تم اختبارها لمواجهة آثار الازمة اختلفت اختلافا كبيرا بين البلدان، حسب توافر الموارد وطبيعة المخاطر التي واجهتها. (مجموعة البنك الدولي، 2022)

وجاءت الازمة الاقتصادية التي خلفتها جائحة (covid-19) في وقت كانت الاقتصادات المتقدمة تشهد انخفاضا غير مسبوق في اسعار الفائدة وارتفاع في مستوى الدين العام، (انظر الشكل رقم 10). وحتى مع اسعار الفائدة المنخفضة، سيظل امام البنوك المركزية مجال واسع لاستخدام ادوات السياسة النقدية غير التقليدية لدعم الاقتصاد، وان كانت هناك شكوك بشأن الآثار الجانبية على استقرار النظام المالي مستقبلا والمخاطر المهددة لاستقلالية البنوك المركزية نتيجة استخدام هذه الادوات. ولكن في حالة وجود قيود على السياسة النقدية، سيتعين ان يكون هناك دور اكبر لسياسة المالية العامة المضادة للتجاهات الدورية. واستجابة لجائحة (covid-19)، لقد بادر بالفعل صناع السياسات في الاقتصادات المتقدمة بإتخاذ مجموعة استثنائية من تدابير الدعم من خلال السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، والتي فاقت في العديد من الحالات حجم التدابير المتخذة في مواجهة الازمة المالية العالمية لعام 2008. فمع بداية الازمة المالية العالمية في عام 2008، قامت البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة بتخفيض اسعار الفائدة الاساسية بمتوسط ثلاث نقاط مئوية، وهو ما يزيد الى حد ما عن الانخفاضات التي تم اجراؤها خلال حالات الركود السابقة. ونفذت اغلب الحكومات آنذاك تدابير مالية تشغيلية توسعية، وفي الوقت نفسه، استخدمت البنوك المركزية المزيد من ادوات السياسة النقدية غير التقليدية، بما في ذلك الارشادات الاستشرافية (+)، واسعار الفائدة السالبة (-)، وشراء كميات كبيرة من الاصول المالية. (آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2020: 27)

في ظل الاتجاهات طويلة الأجل وتبعات الأزمة المالية العالمية، يقترب متوسط أسعار الفائدة الأساسية في الاقتصادات المتقدمة من أقل مستوياته منذ عام 1960. بينما يوشك متوسط نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي على بلوغ أقصى ارتفاع سجله في السابق.



المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في ابريل 2020، ص 28.

تنشيطية نقدية من خلال دعم أسعار السندات طويلة الاجل وتقليص العائدات طويلة الاجل، حتى وان كان سعر الفائدة الاساسي قصير الاجل قد اقترب او بلغ مستوى الصفر. وفي ظل جائحة (covid-19)، نفذت البنوك المركزية في عدد من الاقتصادات المتقدمة برامج واسعة النطاق من شراء الاصول. كما تم تنفيذ سياسات أسعار الفائدة السالبة قبل هذه الجائحة من خلال فرض رسوم في صورة سعر فائدة صغير نسبيا على احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي في عدد من الاقتصادات المتقدمة. واتضح ان هذه السياسات ساهمت في تعزيز الموقف التيسيري للبنوك المركزية في الاقتصادات التي شهدت تنفيذ هذه السياسات دون اي آثار، ولكن يمكن ان يتسبب الاستمرار في تطبيق الفائدة السالبة لفترة اطول في آثار سلبية على ربحية البنوك وبالتالي تراجع الاقراض. اذا وبالرغم من وجود اتفاق واسع على فعالية ادوات السياسة النقدية غير التقليدية في المساعدة على تنشيط الاقتصاد خلال مرحلة الركود الكبير، ولكن من المهم تجنب الاعتماد المفرط عليها وضمان استخدام سياسة المالية العامة.

(آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2020: 30-32)

يتضح من الشكل البياني رقم (10) تراجع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة لسنوات عديدة، وتسارع هذا الاتجاه بعد انتهاء الازمة المالية العالمية. ويتسق هذا النمط مع الآراء التي تشير الى انخفاض سعر الفائدة الطبيعي "سعر الفائدة في ظل استقرار التضخم والتوظيف الكامل لعوامل الانتاج". وتتفاوت الآراء بشأن اسباب هذا الانخفاض بدءا من الركود المزمع (القصور الهيكلي في الطلب الكلي)، وحتى العوامل الأكثر ارتباطا بجانب العرض مثل تباطؤ نمو الانتاجية على المدى الطويل. وفي بداية ازمة (covid-19) قامت البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة بتخفيض أسعار الفائدة مجددا استجابة للجائحة. وقد ظل أسعار الفائدة المنخفضة وما يقترن بها من قيود على التيسير النقدي من خلال تخفيضات الفائدة التقليدية واقعا. ولمواجهة هذه القيود، كان يتعين على صناع السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة الى استخدام ادوات السياسة النقدية غير التقليدية بشكل أكبر لتحقيق مزيد من التيسير ومواجهة فترات الهبوط الاقتصادي المستقبلية من خلال شراء الاصول المالية واسعة النطاق وأسعار الفائدة السالبة على احتياطات البنوك. ففي ظل برامج شراء الاصول واسعة النطاق، يظل البنك المركزي قادرا على تنفيذ دفعات

3. اولويات تطبيق السياسات حسب مراحل الجائحة: -

لقد ادى جاحة (covid-19) الى وقوع الاقتصاد العالمي تحت وطأة اشد ازمتات الصحة العامة ضررا واسوأ حالة ركود على الاطلاق خلال عدة عقود. لذلك كانت هنالك اولوية مزدوجة ملححة على مستوى السياسات تتمثل في ضمان كفاية الموارد المتاحة لنظم الرعاية الصحية والحد من الاضرار الاقتصادية، فإلى جانب التصدي للركود العميق في المدى القريب، كان على صناع السياسات مواجهة تحديات معقدة لوضع الاقتصادات على مسار يمكنها من زيادة نمو انتاجيتها مع استمرارية القدرة على تحمل اعباء الدين. ويمكن دعم هذه الاهداف من خلال الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم ومشروعات البنية التحتية ذات العائد. (آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2020: 21)

وتتحدد السياسات اللازمة حسب ظروف كل بلد على حدة. كما تنقسم السياسات ذات الاولوية حسب مراحل الازمة وكما يلي: الاجراءات الفورية اللازمة الى تحقيق التعافي، والتدابير اللازمة لبناء اقتصاد مستدام بيئيا في عالم ما بعد (covid-19). وقد تكون حدود التمييز بين المراحل المتتالية غير واضحة في الواقع العملي، وقد تحتاج البلدان الى تنفيذ بعض سياسات المراحل اللاحقة قبل استكمال سياسات المراحل المبكرة. وقد يظل بعض البلدان في مرحلة مختلفة من التعافي عن البلدان الاخرى لبعض الوقت، الا ان جميعها تشترك في هدف الخروج من الازمة، وبالتالي يمكن الاسترشاد بهذه المراحل في تحديد اولويات السياسات العالمية وحجم التعاون الدولي الازم لتحقيقها:

المرحلة الاولى: تخطي الازمة

ان القضاء على الجائحة هو الوسيلة الاسرع لتحسين النتائج الاقتصادية. لذلك فإن المنافع التي تعود على الاقتصاد من الانفاق على توفير اللقاحات وتوزيعها للمواطنين تتجاوز كل تكاليف. كما ينبغي ان تظل سياسة المالية العامة داعمة للاوضاع وتوجيه الدعم المالي بدقة نحو مستحقيه. والبلدان التي لا يتوافرها سوى حيز مالي محدود، سيتعين عليها الموازنة بين الانفاق الاستثنائي واستمرارية القدرة على تحمل الدين من

خلال اطر ذات مصداقية. ولكن في البلدان التي يتوفر لديها الحيز اللازم، ينبغي ان تستمر سياسة المالية العامة في توفير تحويلات موجهة للشركات والاسر المتضررة من خلال اقراض الشركات والمدفوعات المباشرة للاسر. وينبغي تصميم هذه البرامج بشكل ملائم حسب مرحلة الجائحة والغاؤها تدريجيا مع ارتفاع الطلب. وعندما يتم تخفيض الدعم في نهاية المطاف، من الضروري ان يتم ذلك بالطريقة التي يحول دون حدوث انحدار مفاجئ. وفي ظل انخفاض التضخم في السنة الاولى من الجائحة والتوقعات الثابتة في العديد من البلدان، وهذا مؤشر على امكانية استمرار السياسات النقدية التيسيرية في تلك الاقتصادات. كما ان اسعار الفائدة لا تزال عند حدها الادنى في العديد من البلدان في بداية الجائحة، وهو ما يعني استمرار توسع الميزانيات العمومية للبنوك المركزية. وهنا قد يتعين على اقتصادات الاسواق الصاعدة النظر في مدى ملاءمة السياسات الاخرى المطبقة لضمان الاستقرار ومنها سياسة سعر الصرف. وعموما، تعتبر اسعار الصرف المرنة هي افضل اداة للحد من سوء توزيع الموارد وامتصاص الصدمات الدولية في البلدان التي تتمتع بأسواق مالية متطورة. (آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2021: 17)

وعلى الرغم من تأثر دخول الاسر والشركات بشكل مباشر بالازمة. الا ان لتداعيات هذه الصدمة الكبيرة انعكاسات على كامل الاقتصاد من خلال قنوات عديدة يعزز بعضها البعض. وبسبب هذا الترابط، يمكن للمخاطر المالية المتزايدة في قطاع واحد ان تنتشر بسهولة وتزعزع استقرار الاقتصاد الاوسع نطاقا اذا تركت دون رادع. وعندما يتعرض القطاع العائلي وقطاع الشركات لضغوط مالية، فان القطاع المالي يواجه مخاطر أكبر من حيث التخلف عن سداد القروض، ويصبح اقل قدرة على توفير الائتمان. وبالمثل، عندما يتدهور المركز المالي للقطاع العام نتيجة ارتفاع الديون وخدمة الدين على سبيل المثال، قد تضعف قدرته على دعم الاسر والشركات. ويمكن لسياسات المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع المالي جيدة التصميم مواجهة هذه المخاطر المتشابكة والحد منها. وبالفعل دعمت العديد من الحكومات

خلال شهر مارس 2020، وخفض سعر الفائدة الى (0.25%)، ثم اطلق برنامج للتيسير النقدي حجمه 700 مليار دولار لشراء سندات واوراق مالية. (الهاشمي وتوفيق، 2020: 16)

واشار الاحتياطي الفيدرالي من خلال التوجيه والارشاد المستقبلي الى ان اسعار الفائدة ستظل منخفضة حتى التأكد من التعافي التام للاقتصاد. كما سارعت الحكومة الامريكية منذ الوهلة الاولى لانتشار الجائحة لاتخاذ اجراءات مالية لدعم الاقتصاد. وكانت هذه الاستجابة اسرع واكبر من الاستجابة لازمة الكساد الكبير والازمة المالية العالمية 2008. فقد وافق مجلس الشيوخ الامريكي على أكبر حزمة مالية في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية بقيمة 2.2 ترليون دولار، وذلك لدعم الاسر والشركات. وتقدر حجم الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 659 مليار دولار لمساعدتها في دفع رواتب العمال وتجنب الافلاس. (عزالدين وعبدالصمد، 2021: 100)

واستجابة البنك المركزي الاوربي لهذه الازمة بنفس اسلوب الفيدرالي الامريكي، حيث ابقى على معدلات الفائدة دون تغيير في حدود (-0.5%)، في حين بلغ سعر فائدة اعادة الشراء صفراً، وتوجه لاستعمال اسلوب التيسير الكمي وذلك بضخ الاموال في الاقتصاد عن طريق شراء السندات الحكومية وسندات القطاع الخاص بقيمة 120 مليار يورو لغاية نهاية عام 2020، وساهم ذلك في توفير سيولة جيدة للبنوك الاوربية. واعلن في شهر مارس عن برنامج اضافي للتيسير النقدي بقيمة 750 مليار يورو لشراء السندات السيادية وسندات شركات القطاع الخاص. (الهاشمي وتوفيق، 2020: 17)

وفي المملكة المتحدة، قام بنك إنجلترا المركزي بخفض سعر الفائدة بحوالي نصف نقطة مئوية خلال الربع الاول من عام 2020، للتصدي للتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا، كما قام بتنفيذ برنامج للتيسير الكمي لشراء السندات الحكومية بقيمة 435 مليار جنيه استرليني والسندات الخاصة بقيمة 100 مليار جنيه. اما في اليابان، لا يزال البنك المركزي

المقترضين من خلال التحويلات النقدية المباشرة وادوات السياسات المالية، بما في ذلك تأجيل سداد الديون وضمانات الائتمان. ومع انتشار الازمة، وفرت هذه السياسات الدعم الذي كان القطاع العائلي وقطاع الشركات الصغيرة في حاجة ماسة اليه، وساعدت في تجنب موجة من حالات الاعسار والتخلف عن سداد القروض التي كان من الممكن ان تهدد استقرار القطاع المالي. واستشرافا للمستقبل، يعد ضمان استدامة قدرة الاسر والشركات على تحمل اعباء الديون واطاحة فرص دائمة لهما للحصول على الائتمان امر ضروري لتحقيق الانتعاش العادل. وبالمثل، استعانت الحكومات والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية بأدوات السياسات لمساعدة المؤسسات المالية ومنع انتشار مخاطر القطاع المالي الى اجزاء اخرى من الاقتصاد. وفي العديد من البلدان، خفضت البنوك المركزية اسعار الفائدة، وضخت السيولة في السوق، ووسعت من نطاق الوصول الى تسهيلات اعادة التمويل. ومكنت هذه الاجراءات البنوك والمؤسسات الاخرى من الاستمرار في تقديم التمويل للاسر والشركات. كما استخدمت البنوك المركزية بشكل غير مسبوق ادوات السياسة النقدية غير التقليدية. وقد تبنى 27 اقتصادا صاعدا مثل هذه البرامج لأول مرة استجابة لازمة (COVID-19)، وكانت هذه التدابير تهدف الى منع ازمة السيولة وحماية الاستقرار المالي. (مجموعة البنك الدولي، 2022: 3-4)

ومن ابرز تجارب الدول في مواجهة الازمة الناجمة من جائحة (COVID-19)، فكل من الاحتياطي الفيدرالي الامريكي والبنك المركزي الاوربي وبنك اليابان، قد ضاعفوا برامج دعم الاقتصاد، حيث كانت ميزانيات هذه البنوك المركزية الثلاثة تبلغ 3400 مليار دولار عام 2007، وقد بلغت هذه الميزانيات 14600 مليار دولار في عام 2020. فمنذ بداية عام 2020 بدأت البنوك المركزية في تغيير اتجاهات السياسة النقدية. فكان الاحتياطي الفيدرالي يخطط لرفع سعر الفائدة مرتين في عام 2020 قبل احتساب مخاطر انتشار (COVID-19)، الا ان الاحتياطي الفيدرالي قام بأول خفض طارئ لسعر الفائدة خارج برامج البنك المعلنة بمرتين

2020 سيولة بمقدار 174 مليار دولار (1.2 ترليون يوان)، وقدم تسهيلات ائتمانية للشركات المتضرر من الجائحة بمقدار 42 مليار دولار، كما خفض الفائدة على الاحتياطات الفائضة الى (0.35%) لمساعدة البنوك في التوسع في الاقراض. كذلك تحركت العديد من الحكومات بحطط مالية تحفيزية للسيطرة على تداعيات انتشار جائحة (COVID-19). على سبيل المثال، وافقت الحكومة الالمانية على خطة تحفيزي مالي بحجم 810 مليار دولار، واعتمدت الحكومة الايطالية خطة تحفيز مالي حجمها 27 مليار دولار. (الهاشمي وتوفيق، 2020: 17-18)

والجدول رقم (3) التالي يوضح سياسات التحفيز النقدية لبعض كبريات البنوك المركزية في العالم بعد ظهور جائحة (COVID-19).

جدول رقم (3): سعر الفائدة في بعض البنوك المركزية في الربع الاول من عام 2020

التاريخ آخر قرار	سعر الفائدة الحالي	سعر الفائدة السابق	البنك المركزي
2020/3/15	0.25	1.25	الاحتياطي الفيدرالي الامريكي
2016/3/10	0	0.05	البنك المركزي الاوروبي
2020/3/19	0.1	0.250	بنك انكلترا
2020/2/20	4.05	4.15	بنك الصين الشعبي
2020/3/16	1	1.75	البنك المركزي الايطالي

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العربي، تقرير صادر من صندوق النقد العربي في ابريل 2020، ص 13.

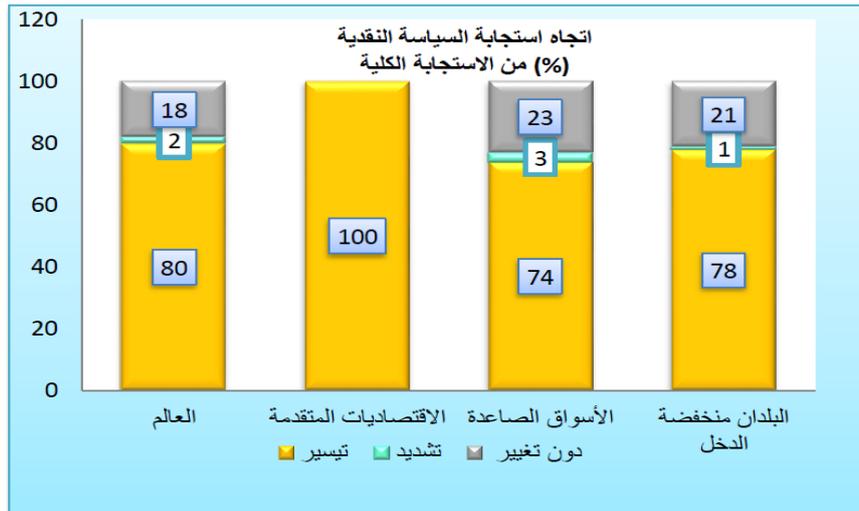
اسواق صاعدة لا تملك سوى حيز ضيق لزيادة تخفيض اسعار الفائدة، فاتخذت اجراءات باستخدام السياسة النقدية غير التقليدية مثل شراء السندات الحكومية وسندات الشركات. (Martin Mühleisen & other, 2020)

والشكل البياني التالي يوضح مدى استجابة البنوك المركزية بسرعة من خلال تخفيض اسعار الفائدة وضخ السيولة للحفاظ على حركة الاقتصاد.

الياباني بعيدا عن العودة الى مسارات السياسة النقدية التقليدية في ضوء استقرار معدل التضخم عند اقل من نصف مستواه المستهدف البالغ (2%) وتدابير فيروس كورونا، وهو ما يتوقع معه بقاء سعر الفائدة عند مستوياته السالبة البالغة (-) 0.10 %، وبقاء العائد على سندات الخزانة لأجل عشر سنوات عند مستويات صفرية في المستقبل القريب طالما بقي معدل التضخم دون مستواه المستهدف. (صندوق النقد العربي، ابريل 2020: 8-9)

ايضا اقدم البنك الشعب الصيني (البنك المركزي) نفس خطى البنوك المركزية السابقة. ففي 13 مارس اعلن عن برنامج تحفيزي حجمه 79 مليار دولار، بالاضافة الى تخفيض الاحتياطي القانوني على ودائع البنوك التجارية ب (1%). كما ضخ البنك المركزي الصيني خلال الربع الاول من عام

كما قامت البنوك المركزية في الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بتخفيف اثر الصدمة على اوضاع الائتمان من خلال تخفيض سعر الفائدة الاساسي وضخ السيولة. حيث خفضت اغلبية اقتصادات الاسواق الصاعدة سعر الفائدة الأساسي بواقع (50 نقطة اساس او اكثر) في معظم الحالات بدلا من رفعه. ويمكن ارجاع ذلك الى انخفاض ضغوط التضخم ووجود اطر للسياسة النقدية أكثر مصداقية بوجه عام. وعلى غرار كثير من الاقتصادات المتقدمة، هناك



الشكل رقم (11): مدى استجابة البنوك المركزية للحفاظ على حركة الاقتصاد

المصدر: Martin Mühleisen, Vladimir Klyuev, Sarah Sanya, (June 3,2020), Courage under Fire: Policy Responses in Emerging Market and Developing Economies to the COVID-19 Pandemic, IMF BLOG.

وينبغي ان تعالج السياسات الندوب الاقتصادية الدائمة، فبدون اتخاذ تدابير موازنة من خلال السياسات، سيكون للامزة تأثير دائم على اسواق العمل والشركات وتراكم رأس المال البشري على المدى المتوسط. فانهيار الشركات خلال الازمات يؤدي الى تدمير الروابط بين الشركات من جهة والموظفين والموردين من جهة اخرى. ويحاول صناع السياسات دون وقوع ضرر اقتصادي دائم من خلال الحد من اختيار الشركات التي تتوافر لها مقومات الاستمرار. وبالفعل ساهمت اجراءات السياسات بوجه عام في الحد من اختيار الشركات خلال الجائحة، ولكن مع تسارع وتيرة التعافي، ينبغي على الحكومات ان تنتقل من مرحلة تقديم الدعم الواسع للشركات الى مرحلة السياسات الموجهة الى القطاعات الاكثر تضررا. كما ينبغي توجيه سياسات سوق العمل نحو منع وقوع العاملين في هوة البطالة لفترة طويلة. ايضا ينبغي الاستمرار في دعم برامج التدريب واكتساب المهارات الجديدة حتى مع ترسخ التعافي. وبالرغم من اهمية التدابير العاجلة في التخفيف من المعاناة خلال فترة احتدام الازمة، الا ان استمرارها لفترة طويلة سيحول دون تحقيق النمو الازم لمواصلة التعافي. فالسياسات التي تدعم الشركات المنهارة تؤدي في النهاية الى مزاحمة المشروعات الجديدة واعاقه جهود اعادة توزيع رأس المال والعمالة. كذلك قد يؤدي الافراط في تقديم تأمينات

كما قدمت المنظمات الدولية والاقليمية حزم تحفيزية لدعم دولها الاعضاء، فمن جانبها، اعلن صندوق النقد الدولي حزمة تدخلات بقيمة ترليون دولار، من بينها 50 مليار دولار في اطار التسهيلات التمويلية الطارئة التي يقدمها للدول الاعضاء منخفضة الدخل والاسواق الصاعدة، وتشمل 10 مليار دولار بفائدة صفرية للدول الاشد فقرا. كما اعلنت مجموعة البنك الدولي في 17 مارس 2020 عن حزمة تمويلية بقيمة 14 مليار دولار، وسيستخدم هذا التمويل في الاستجابة للطلبات الفورية للدول الاعضاء للتقليل من الآثار السلبية المحتملة للجائحة ودعم القطاع الخاص. كما ابدى البنك الدولي استعدادا لمضاعفة حجم الدعم الى ما يقارب 160 مليار دولار خلال الخمسة عشر شهرا المقبلة. كما قامت مجموعة العشرين باتخاذ مجموعة من التدابير وحزم التحفيز المالي. حيث اعلنت قمة مجموعة العشرين الطارئة التي عقدت في مارس 2020 عن ضخ 5 تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي. (طلحة، 2020: 15-16)

المرحلة الثانية: حماية التعافي

سيكون التحول الى اقتصاد ما بعد الجائحة صعبا. وخلال هذا التحول، سيتوجب على صناع السياسات الموازنة بين منافع السياسات اللازمة للتخفيف من الندوب والتكلفة الناتجة عن ضعف الحافز على كفاءة توزيع الموارد الانتاجية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- لقد نتجت من اجراءات الاغلاق العام لاحتواء الفيروس عن اعادة تشكيل المنظومة الاقتصادية العالمية. فحجم الخسائر المالية الضخمة التي نتجت من اجراءات الاغلاق دفعت بتغيرات كبيرة في السلوك الاقتصادي للأفراد والشركات والحكومات، ومن هذه التغيرات هي: انتقال الكثير من نظم العمل الى العمل عن بعد، ازدياد الاعتماد على التكنولوجيا في التواصل الاجتماعي وتراجع العلاقات البشرية.

2- ان الانكماش الاقتصادي الناتج من هذه الجائحة هي مزيج من صدمة اولية كبيرة في العرض وانخفاض كبير في الطلب. فعلى جانب العرض: ادت عمليات الاغلاق العام الى خفض الطاقة الانتاجية الفعلية وقد امتدت هذه الصدمات القطاعية الاولية في العرض لتؤثر على العرض في قطاعات اخرى من خلال الروابط في الشبكات الانتاجية. كما انخفض الطلب بسبب ارتفاع المدخرات الوقائية، وتراجع الحركة، مع تصاعد اجواء عدم اليقين. وان صدمات العرض الاولية تحولت ايضا الى انخفاض في الطلب، حيث اضطرار الشركات الى تقليص النفقات، مما ادى الى زيادة معدلات تسريح العمال وزيادة تراجع الانفاق الخاص.

3- ادت تفشي الجائحة الى انقطاع الامدادات في سلاسل الامداد العالمية لفترات اطول من المتوقع، الامر الذي افضى الى زيادة اشتعال التضخم في الكثير من البلدان. فقد نتجت عن تفشي الجائحة نقص مدخلات الانتاج الرئيسية (اختناقات العرض)، الى جانب اطلاق الطلب المكبوح وسط الدعم الكبير المقدم من السياسات.

4- لقد اختلف نمط الضرر الاقتصادي بسبب الجائحة بين البلدان حسب شدة الاجراءات المتخذة من سياسات التباعد والاغلاق للتعامل مع الازمة الصحية. فالدول التي تعاملت مع الازمة الصحية باجراءات مخففة، واجهت عدد اصابات اعلى بالمقارنة مع الدول الاخرى، الا ان التأثير الاقتصادي لم يكن بنفس الحدة.

البطالة الى تقويض الحافز على العمل. وسيطلب التحول الى اقتصاد ما بعد (covid-19) اعادة توزيع الموارد عبر القطاعات، نظرا لتدفق الموارد عادة الى القطاعات المتعافية، وفضل طريقة لتحقيق ذلك هي تخفيض مستوى الدعم الكلي تدريجيا، سواء الدعم الموجه للأسر او الشركات، مع تقديم دعم موجه الى القطاعات الاكثر تضررا وتحديدا قطاع الخدمات الذي شهد تباطؤا اشد وطأة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى. كما ان السحب المبكر للدعم من القطاعات الاكثر تضررا قد يؤدي الى تعاف غير متوازن وندوب في قطاعات دون غيرها، مما يعوق اعادة توزيع الموارد على المدى الطويل. بالاضافة الى ذلك، ضرورة التعاون على مستوى السياسات الدولية. فقد اثرت الجائحة على جميع سكان الكوكب. لذلك على الحكومات العمل معا من اجل مواجهة التداعيات العالمية لهذه الازمة. فمن شأن استمرار توافر السيولة منع ضغوط التمويل الخارجي من الانتقال عبر البلدان والمساهمة في اتاحة حيز اكبر من خلال السياسات النقدية. حيث يمكن لمساعدات السيولة المؤقتة التخفيف من التداعيات الناتجة عن ضيق الحيز المتاح من خلال السياسات، الا انها قد لا تكفي في بعض البلدان غير القادرة على استمرار تحمل اعباء الدين السيادي. وفي هذه الحالة، ينبغي ان تعمل هذه البلدان مع الدائنين على اعادة هيكلة ديونها. ويمكن ايجاد الحيز المالي الازم من خلال التدابير التي لا تهدف الى جمع الايرادات فقط، بل الى تحسين التصاعدية ايضا كزيادة الضرائب على الاثرياء والشركات عالية الربحية الاقل تضررا نسبيا من الجائحة، والحد من المصروفات الضريبية، وسد الثغرات في ضريبة الشركات المحلية، وتحسين ادارة الايرادات. بالاضافة الى تعزيز التعاون الدولي للحد من نقل الارباح والتهرب الضريبي، والحد من اعانات الدعم غير الموجهة نحو الفئات المستحقة. (آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2021: 18-20).

الذي كان القطاع العائلي وقطاع الشركات الصغيرة في حاجة ماسة اليه، وستساعد في تجنب موجة من حالات الاعسار والتخلف عن سداد القروض التي من الممكن ان تهدد استقرار القطاع المالي.

4- على الرغم من اهمية التدابير العاجلة في التخفيف من المعاناة خلال فترة احتدام الازمة، الا ان استمرارها لفترة طويلة سيحول دون تحقيق النمو الازم لمواصلة التعافي. فالسياسات التي تدعم الشركات المنهارة تؤدي في النهاية الى مزاحمة المشروعات الجديدة واعاقه جهود اعادة توزيع رأس المال والعمالة. كذلك قد يؤدي الافراط في تقديم تأميمات البطالة الى تقويض الحافز على العمل. وفضل طريقة لتحقيق ذلك هي تخفيض مستوى الدعم الكلي تدريجياً، سواء الدعم الموجه للاسر او الشركات.

الهوامش

(*) لقد سجلت الديون العالمية مستويات قياسية في ظل استمرار خطط التحفيز والدعم التي تقدمها الحكومات منذ عام 2020. فوفقاً لمعهد التمويل الدولي: قفز اجمالي الدين العالمي بنسبة (17.6%)، مضيفاً 45 ترليون دولار، وذلك بعدما قفزت من مستوى 255 ترليون دولار في بداية عام 2020 الى حوالي 300 ترليون دولار في منتصف عام 2021. (اندبندنت عربية، 2021)

(**) لقد بلغ التضخم في الولايات المتحدة واحداً من اعلى مستوياته المسجلة على مدى 40 عاماً تقريباً، حيث ارتفعت الاسعار في شهر اغسطس بنسبة قدرها (8.3%) مقارنة بالسنة السابقة، وبلغ معدل التضخم في منطقة اليورو (10%) في شهر سبتمبر، بينما سجلت المملكة المتحدة معدل تضخم سنوي بنسبة (9.9%). وتشير التقديرات الى ان اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية سجلت تضخماً بنسبة قدرها (10.1%) في الربع الثاني من 2022، وهو المعدل الاعلى منذ عام 1999. وقد ارتفع التضخم في هذه المنطقة نتيجة تردد اصداء التعافي القوي للطلب خلال العام الماضي ومواصلة استعادة توازن الطلب نحو الخدمات. (آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2022: 4)

(†) ارشادات تصدر عن البنك المركزي للجمهور بشأن المسار المستقبلي المحتمل للسياسة النقدية واهدافها ومقاصدها. وتعتبر هذه الارشادات بشكل مباشر عن استعداد البنوك المركزية لاتخاذ اجراءات استثنائية على مستوى السياسات او تثبيت اسعار الفائدة عند مستوى معين لفترة زمنية مقبلة. ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على تصورات السوق عن

5- في حالات الركود السابقة كانت القطاعات الموجهة لتقديم الخدمات تشهد عادة انخفاضات اقل في معدلات نموها مقارنة بالصناعة التحويلية. ولكن في سياق جائحة كورونا، ادت الاجراءات اللازمة لابطاء انتشار العدوى الى انكماش القطاعات الخدمية التي تعتمد على الاحتكاك بدرجة اكبر مقارنة بالصناعة التحويلية.

6- ان حالة الركود المصاحبة لجائحة (COVID-19) كان من الممكن ان تحمل دلالات اسوأ كثيراً لولا الدعم الكبير من خلال السياسات الذي حال دون استمرار تراجع النشاط. وهذا ما يثبت فرضية البحث حول فعالية السياسة النقدية والمالية في الحد من الآثار الاقتصادية لهذه الجائحة.

7- على الرغم من تأثير دخول الاسر والشركات بشكل مباشر بالازمة. الا ان لتداعيات هذه الصدمة الكبيرة انعكاسات على كامل الاقتصاد من خلال قنوات عديدة يعزز بعضها البعض. وبسبب هذا الترابط، يمكن للمخاطر المالية المتزايدة في قطاع واحد ان تنتشر بسهولة وتزعزع استقرار الاقتصاد الاوسع نطاقاً اذا تركت دون رادع.

ثانياً المقترحات:

1- في اوقات الازمات الاقتصادية وخاصة التعرض لحالات الركود الحاد، على البنوك المركزية القيام بتخفيف اثر الصدمة على اوضاع الائتمان من خلال تخفيض سعر الفائدة الاساسي وضخ السيولة. وعلى الاقتصادات التي لا تملك سوى حيز ضيق لزيادة تخفيض اسعار الفائدة، فعليها استخدام اجراءات السياسة النقدية غير التقليدية عن طريق توسيع القاعدة النقدية.

2- على صناعات السياسات العمل على عدم وقوع ضرر اقتصادي دائم من خلال الحد من ائتمار الشركات التي تتوافر لها مقومات الاستمرار، فانهمار الشركات خلال الازمات يؤدي الى تدمير الروابط بين الشركات من جهة والموردين من جهة اخرى.

3- كما يمكن لسياسات المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع المالي جيدة التصميم مواجهة هذه المخاطر المتشابكة والحد منها. فمع انتشار الازمة، ستوفر هذه السياسات الدعم

<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO?page=1>
 آفاق الاقتصاد العربي، (2020)، الاصدار الحادي عشر، تقرير صادر من صندوق النقد العربي في ابريل من عام 2020.
<https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqyr-afaq-alaqtsad-alrby/tqyr-afaq-alaqtsad-alrby-abryl-2020>
 الامم المتحدة، (2021)، تأثير فيروس كورونا على السياحة قد يوجه ضربة تبلغ 4 تريليونات دولار للاقتصاد العالمي، تقرير اممي صادر من الامم المتحدة في 30 حزيران 2021.
<https://news.un.org/ar/story/2021/06/1078892>
 بول بليك وديفيانشي ادوا، (2020)، استعراض حصاد عام 2020: تأثير فيروس كورونا المستجد في 12 شكلا بيانيا، تقرير صادر من البنك الدولي في 14/12/2020.
<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astradhsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjdfy-12-shklaan-byanyaa>
 بيبير-اوليفيه غورينشا، المستشار الاقتصادي ومدير ادارة البحوث في صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في ابريل 2022.
 الرصد المالي، (2020)، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في اكتوبر من عام 2020.
www.imf.org/ar/Publications/FM/Issues/2020/09/30/october-2020-fiscal-monitor
 غيتا غوبيناث، (2020)، المستشار الاقتصادي في صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر من صندوق النقد الدولي في ابريل من عام 2020.
www.imf.org/ar/Publications/WEO?page=2
 غيتا غوبيناث، (2021)، المستشار الاقتصادي في صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر من صندوق النقد الدولي في ابريل من عام 2021.
<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO?page=1>
 مجموعة البنك الدولي، (2021) من براثن الازمة الى تعافي اخضر وقادر على الصمود وشامل للجميع، التقرير السنوي لعام 2021.
www.worldbank.org
 مجموعة البنك الدولي، (2022)، الاثار الاقتصادية لازمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تقرير عن التنمية في العام 2022: التمويل من اجل تعاف منصف.
www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/brief/chapter-1-introduction-the-economic-impacts-of-the-covid-19-crisis
 مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في يناير 2022.
www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/202

مدى مصداقية البنك المركزي في تنفيذ توجهاته المعلنة. (صندوق النقد الدولي، ابريل 2020: 30)
 (\$) يؤدي تخفيض اسعار الفائدة دون مستوى الصفر الى نتائج مماثلة للتخفيضات التقليدية التي يتم اجراؤها عندما تتجاوز اسعار الفائدة الاساسية مستوى الصفر. فنتيجة للتغير في حجم التكلفة، ستقوم البنوك بتخفيض احتياطياتها الفائضة من خلال زيادة الاقراض وشراء اصول مالية اخرى. وبهذه الطريقة، تسعى السياسة النقدية الى تخفيض سعر الفائدة على القروض لصالح الاقتصاد ككل، وزيادة عرض الائتمان، وبالتالي تخفيض الطلب الكلي من خلال زيادة ارباح الشركات. ويتيح تطبيق اسعار فائدة سالبة للبنوك المركزية مجالا اكبر لاتخاذ الاجراءات التوسعية اللازمة. وفي نفس الوقت، غالبا ما تمتنع البنوك عن نقل اثر اسعار الفائدة السالبة الى المودعين الذين قد يقررون سحب ايداعهم والاحتفاظ بأموالهم في صورة نقدية. (صندوق النقد الدولي، ابريل 2020: 43)

قائمة المصادر

اولا: الوثائق الرسمية

الاستقرار المالي العالمي، (2020)، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في ابريل من عام 2020.
www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2020/04/14/global-financial-stability-report2020
 آفاق الاقتصاد العالمي، (2020)، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في ابريل من عام 2020.
www.imf.org/ar/Publications/WEO?page=2
 آفاق الاقتصاد العالمي، (2020)، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في اكتوبر من عام 2020.
www.imf.org/ar/Publications/WEO?page=2
 آفاق الاقتصاد العالمي، (2021)، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في اكتوبر من عام 2021.
<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO?page=1>
 آفاق الاقتصاد العالمي، (2021)، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في ابريل من عام 2021.
<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO?page=1>
 آفاق الاقتصاد العالمي، (2022)، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في ابريل من عام 2022.
<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO?page=1>
 آفاق الاقتصاد العالمي، (2022)، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في ابريل من عام 2022.
<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO?page=1>
 آفاق الاقتصاد العالمي، (2022)، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي في اكتوبر من عام 2022.

العالمي، بحث منشور في مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 5، العدد 2، الجزائر.

شيماء فاروق، (2022)، الازمة الاقتصادية العالمية: جائحة كورونا والتغير المناخي وازمة الطاقة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

<https://democraticac.de/?p=81885>

علي محمد الخوري، (2020)، الاقتصاد العالمي بين مطرقة كورونا وسندان الازمات، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة.

لعمرى خديجة وطلحة بوخاتم وهواري نور الدين، (2021)، اثر جائحة (كوفيد-19) على اهم مؤشرات اداء الاقتصاد العالمي - دراسة تحليلية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12 - العدد 02 (2021)، الجزائر.

الوليد احمد طلحة، (2020)، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 59 - 2020، ابو ظبي.

مواقع الانترنت

انديبنديت عربية، (2021)، الدين العالمية يقفز 63 في المئة فما الاسباب، خبر صحفي نشر في 16/ سبتمبر / 2021.

www.independentarabia.com/node/259486

[2/01/25/world-economic-outlook-update-january-2022](https://www.unwto.org/2022/01/25/world-economic-outlook-update-january-2022)

منظمة السياحة العالمية (UNWTO)، INTERNATIONAL TOURISM AND COVID-19

<https://www.unwto.org/tourism-data/international-tourism-and-covid-19>

يوهانيس هوغيفين وغلاديز لوبيز اسيفيدو، (2021)، آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، تقرير عن التنمية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا صادر من مجموعة البنك الدولي للانشاء والتعمير في 2021.

unwto، تقييم أثر تفشي فيروس كوفيد-19 على السياحة الدولية، تقرير صادر من منظمة السياحة العالمية في 2020/3/5.

www.unwto.org/ar/impact-assessment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism

Carmen M. Reinhart، مجموعة البنك الدولي، (2022)، الاثار الاقتصادية لازمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تقرير عن التنمية في العام 2022: التمويل من اجل تعاف منصف.

المجلات العلمية

بالعرق عزالدين وسعودي عبدالصمد، (2021)، السياسة النقدية والمالية استجابة لتداعيات انتشار جائحة كورونا على الاقتصاد

